



Distr.
GENERAL

E/1986/3/Add.13
9 December 1988
ARABIC
Original : SPANISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٩

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الاولى المقدمة من الدول الاطراف في العهد
بشأن الحقوق المشمولة بالمواد من ١٠ إلى ١٢ ، وفقاً
للمرحلة الثانية من البرنامج التي وضعه المجلس
الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٨ (د - ٦٠)

المكسيك

[٣ آب/١ أغسطس ١٩٨٨]

مقدمة

- ١ - تقدم المكسيك طيه ، بوصفها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووفقاً للمادتين ١٦ و ١٧ من هذا العهد ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرها الاول فيما يتعلق بالحقوق المشمولة بالمواد من ١٠ إلى ١٢ من ذلك الاتفاق المتعدد الاطراف .
- ٢ - وتكون جمهورية المكسيك بتقديم هذا التقرير قد انتهت دورة التقارير الاولى وفقاً لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٨ (د - ٦٠) .
- ٣ - وببنت حكومة المكسيك ، وفقاً للتوصيات والمقترحات العامة التي وافقت عليها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الاحكام الدستورية والاحكام ذات الملة في تشريع المكسيك ككل ، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المكسيكية والسياسة الحكومية لإنقاذ حقوق حماية الامرة ، وتوفير مستوى معيشي ومحي ملائم .

٤ - وانضمت المكسيك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨١ ، وأصبح العهد ساري المفعول بالنسبة للمكسيك في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨١ . وحلل الفريق العامل للدورة للخبراء الحكوميين المعنسي بتنفيذ العهد ، في عام ١٩٨٢ ، تقرير المكسيك الأولي عن إنفاذ الحقوق المشمولة بالمواد من ١٣ إلى ١٥ من العهد (E/1982/3/Add.8) . وفي عام ١٩٨٦ نظر الفريق العامل في تقرير المكسيك الأولي عن إنفاذ الحقوق المشمولة بالمواد من ٦ إلى ٩ من العهد (E/1984/6/Add.10) .

٥ - ويتفق في الغالب مفهوم القانون العصري والطابع التدريجي للمعاهدتين الدوليتين الخاصين بحقوق الإنسان مع المبادئ التي انبثقت عن الثورة المكسيكية التي بدأت في عام ١٩١٠ .

٦ - وجمع الدستور المكسيكي لعام ١٩١٧ ، بوعي تاريخي واضح ، المثل الديمقراطية التي يصبو إليها بلدنا "معتبراً الديمقراطية ليس فقط مجرد هيكل قانوني ونظام سياسي وإنما طريقة عيش تقوم على أساس التحسين المستمر لأوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (المادة ٣ من الدستور) .

٧ - ويعترف الدستور المكسيكي تماماً ، من تلك الناحية ، بالحقوق والحريات الاقتصادية ولكنه في نفس الوقت يجسد ، من وجهة نظر أوسع ، الحقوق الاجتماعية واضعاً المصلحة الجماعية فوق المصلحة الفردية أو المصلحة الخاصة ومسلماً بالتمتع بالحقوق الأساسية فيما يتصل بالرفاه الاجتماعي .

٨ - وقد سعت الدولة المكسيكية إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كامل تشريعها الداخلي ، وخاصة في الإجراءات مثل قانون العمل الاتحادي ، وقانون الإصلاح الزراعي ، وقانون التعليم الاتحادي ، وقانون الضمان الاجتماعي ، وقانون المحلة العام ، والقانون المدني للمقاطعة الاتحادية في المسائل ذات الاهتمام المشترك وللجمهورية ككل في المسائل ذات الاهتمام الاتحادي ، وقانون الإمكان الاتحادي ، والقانون العام بشأن التوازن الأيكولوجي وحماية البيئة .

٩ - وخلال هذا العقد شهد المجتمع المكسيكي تغيرات عميقة . وقد شملت الجهود المبذولة للنظام الذي انبثق عن الثورة أوسع طبقات السكان: في عام ١٩٣٠ كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المكسيك ٣٧ عاماً ، في حين ارتفع الآن فبلغ ٦٩ عاماً ، وانخفض معدل الأمية من ٥٠ في المائة إلى ٦ في المائة في نفس الفترة . وتشمل الآن خدمات الضمان الاجتماعي لأكثر من نصف السكان ، وتشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية كل السكان تقريباً .

١٠ - وتحول الاقتصاد المكسيكي على نحو مماثل عن طريق سياسات جوهريّة أبرزها الإصلاح الزراعي والتنمية الصناعيّة وتوسيع الهياكل الأساسية والاتصالات وأسباب الرفاه الحضريّة . وشهد الاقتصاد الوطني توسعاً مستمراً بمعدل ارتفاع سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط نسبة ٦,٥ في المائة بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٨٠ .

١١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز لا تزال بعض المشاكل قائمة ؛ والبعض منها لم يحلها النمو الاقتصادي ، في حين سبب البعض الآخر عملية التنمية نفسها ؛ وفي الوقت الحاضر فإن هذه المشاكل متشابكة مع الظروف الصعبة الناتجة عن أحد الازمات الاقتصادية خطيرة في تاريخ المكسيك الحديث .

١٢ - ووفقاً للاقتراحات والتوصيات العامة التي اقترتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعنى هذا التقرير لمناقشة البيانات الديمغرافية والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المتعلقة بالمكسيك .

١ - الجوانب الديمغرافية

١٣ - كان عدد سكان المكسيك في عام ١٩٨٧ يقدر بـ ٨١,٢ مليون نسمة . والمتعدل السنوي لزيادة السكان ٢,٠١ في المائة . وهيكل أعمار سكان المكسيك هو إلى حد بعيد هيكل أعمار أمة فتية بنسبة ٤٧,٥ في المائة من السكان دون سن ١٨ عاماً . غير أن نسبة السكان دون سن ٥ أعوام بدأت تهبط بالأرقام المطلقة ؛ وهبط عدد الولادات في السنة لكل ١ ٠٠٠ ساكن من ٤٣ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٧ في عام ١٩٨٧ .

التوزيع المئوي للسكان بحسب حجم المنطقة

<u>السكان في المناطق</u>			
<u>التي يبلغ عدد سكانها:</u>			
<u>١٩٨٥</u>	<u>١٩٨٠</u>	<u>١٩٧٠</u>	
٣٠,٧	٣٢,٦	٣٧,٦	من صفر الى ٢ ٤٩٩
١٣,٣	١٤,٢	١٥,٥	من ٢ ٥٠٠ الى ١٤ ٩٩٩
١٠,٨	١١,٢	١٣,٢	من ١٥ ٠٠٠ الى ٩٩ ٩٩٩
٢٤,٦	٢٢,٩	١٧,٢	من ١٠٠ ٠٠٠ الى ٩٩٩ ٩٩٩
٢٠,٤	١٩,٢	١٦,٣	١ ٠٠٠ ٠٠٠ فأكثر

٢ - المؤشرات الاجتماعية

الف - الصحة

١٤ - لقد تحسنت مؤشرات صحة السكان في المكسيك بشكل جذري في الفترة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٨٥ هبط معدل الوفيات السنوي من ٢٥,٦ من الوفيات لكل ١٠٠٠ ساكن إلى ٥,٩ . وهبطت بشكل خاص وفيات الاطفال هبوطاً كبيراً . وفي الاعوام ال ٥٠ الماضية تم استئصال الحمى الصفراء ، والتيفوس ، والجذري ، وتم التحكم في أمراض أخرى مثل الملاريا ، والسل ، والسعال الديكي ، والحصبة .

١٥ - ووجه النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة أنشطته نحو تحسين تغذية الام والطفل من خلال برنامج تغذية الاسرة الوطني الذي بدأ في عام ١٩٧٧ ، ومن خلال برنامج الطب الوقائي والتغذية . وقامت وزارة الصحة ، من خلال المديرية العامة لتنسيق خدمات الصحة العمومية في الولايات ومن خلال المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ، بحملات مختلفة لتشجيع إقامة نظام غذائي متوازن ومراقبة طبية لسوء التغذية .

١٦ - وسجل تقدم في الطب الوقائي بهذ النظام الوطني لبطاقات التلقيح في عام ١٩٧٩ لتسجيل التلقيحات ضد الشلل والحصبة والدفتيريا والسعال الديكي والكزاز .

١٧ - وبلغ مجموع عدد الاشخاص المؤمّنين في المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي قرابة ٨ ملايين شخص ويتجاوز مجموع الاشخاص الذين يحق لهم التمتع بالاستحقاقات ٢٢ مليون شخص . وبالإضافة إلى ذلك يوفر المعهد تغطية من خلال برامج مختلفة لمجموعات هامة أخرى من السكان ، وذلك أساساً في المناطق الريفية ، عن طريق تدابير للتضامن الاجتماعي .

المؤشرات الصحية الرئيسية (١٩٨٧)

معدل الوفيات:

٥,٩	(١) المعدل الاجمالي
٢٣,٣	(٢) وفيات الاطفال
٠,٧	(٣) وفيات الامهات
٦٩,٠	متوسط العمر المتوقع (الاعوام)
٢٧,٢	(١) معدل الولادات
٣,٤	(٣) معدل الخصوبة

(١) لكل ألف ساكن .

(٢) لكل ألف مولود حي مسجل .

(٣) عدد الاطفال لكل امرأة في سن الانجاب .

معدلات الإصابة بالأمراض لكل ١٠٠ ٠٠٠ ساكنة بالنسبة للأمراض الرئيسية (١٩٨٧)

٠,١٢	الشلل
٣,٣١	الحصبة
٠,٨٥	السعال الديكي
٠,٣٢	الكزاز
٤,٢٠	الزهرى
١٦,٧٠	السيان
١٠٩,٣٠	الملاريا
٠,١٥	الجذام
٧,٩٤	حمى الدنج
٤,٠٩	الحمى المتموجة

باء - التعليم

١٨ - يتألف نظام التعليم المكسيكي من المستوى الابتدائي ، الذي يضم الاطفال بين سن ٤ و ١٤ عاما ويشمل التعليم السابق للمدرسة والتعليم الابتدائي (الامامي) ، والمستوى المتوسط (التعليم الثانوي) الذي يشمل الاطفال بين سن ١٣ و ١٩ عاما ؛ والمستوى العالي المتوسط (البكالوريا) ؛ وتدريب المعلمين ؛ والتعليم الفني والمهني ؛ والتعليم العالي (الجامعي) . والتعليم الحكومي مجاني والتعليم الابتدائي الزامى . وتوجد بالإضافة إلى ذلك برامج للتدريب خارج النظام المدرسي .

الخدمات التعليمية الوطنية في المؤسسات التعليمية
في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ (بآلاف التلاميذ)

مستوى التعليم	السنة الدراسية		متوسط معدل النمو السنوي في الفترة ما بين
	١٩٨٣ - ١٩٨٤	١٩٨٧ - ١٩٨٨	١٩٨٣-١٩٨٤ و ١٩٨٧-١٩٨٨
السابق للمدرسة	١ ٨٩٣,٦	٢ ٦٣٥,٧ (١)	٨,٥
الابتدائي	١٥ ٣٧٦,٢	١٤ ٧٦٨,٠ (٢)	١,٠-
المهني	٤٣٥,٩	٤٤٦,٥	٠,٦
الثانوي	٣ ٨٤١,٧	٤ ٣٤٧,٣	٣,١
الغني المتوسط	٣١٦,٦	٤٣٦,٢	٧,٧
البكالوريا	١ ٣١٠,٩	١ ٥٨٦,١	٤,٩
تدريب المعلمين الاساسي	١٥٩,١	(٣)	
تدريب المعلمين العالي	١٤٠,١ (٤)	١٣٣,١	١,٥-
التعليم العالي	٩٥١,٤	١ ٠٧١,٤	٣,٠
الدراسة بعد التخرج	٢٩,٨	٤١,٤	٨,٧
المجموع	٢٤ ٤٥٥,٣	٢٥ ٤٤٤,٧	١,٠

- (١) يشمل هذا الرقم تعليم ٦١٠ ٠٠٠ طفل في المناطق الريفية و ١٩٥ ٠٠٠ طفل في المجموعات الإثنية الأصلية .
- (٢) يشمل هذا الرقم التعليم الموفر لـ ٩٥٠ ٠٠٠ ٤ طفل في المناطق الريفية و ٥٢٧ ٠٠٠ في المجموعات الإثنية الأصلية .
- (٣) الرقم غير مسجل بسبب إلغاء توفير هذه الخدمة وإقامة تدريب من مستوى أعلى للمدرسين (أساتذة "مجازين") .
- (٤) تدريب المدرسين من مستوى أعلى للتعليم الثانوي والخاص . ويشمل هذا الرقم أيضا ، منذ السنة الدراسية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، مؤهلات التخرج للتدريس لمستوى ما قبل سن الدراسة والتعليم الابتدائي والتربية البدنية .

خدمات نظام التعليم الوطني خارج المدارس
في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ (بآلاف الأشخاص)

مستوى التعليم	١٩٨٣	١٩٨٧	متوسط معدل النمو السنوي في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧
التعليم الاولي	١٣٣,٦	٣٧٨,٣	٢٩,٧
مراكز تنمية الطفل	١١,٣	١٢٤,٢	٨٢,١
في الارياف	١١٢,٣	٢٥٤,١	٢٠,١
التعليم الخاص	١٣٦,٣	١٧٨,٦	٧,٠
التعليم في المجموعات الاثنية الاصلية	٣٧٢,٠	٤٥١,٧	٥,٠
التعليم في اطار محو الامية	٥١١,٧	٨٤٥,٠	١٣,٤
التعليم الاساسي للكبار	٣٠٣,٨	١٠٣٨,٨	٣٦,٠
الابتدائي	٢١١,٦	٧٩٧,٨	٣٩,٣
الثانوي	٩٢,٢	٢٤١,٠	٢٧,٢
التدريب المهني غير الرسمي	١٦١,٥	١٠٤٩,٣	٥٩,٧
التعليم العالي المتوسط	١٢,٧	١٨٠,٩	٩٤,٣
البكالوريا	١١,٧	١٦٢,١	٩٢,٩
التعليم المهني المتوسط	١,٠	١٨,٨	١٠٨,٢
التعليم العالي ^(١)	٢,٥	٣٠,٠	٨٦,١
المجموع	١ ٦٣٤,١	٤ ١٥٢,٦	٢٦,٣

(١) يشير هذا المستوى التعليمي الى الخدمات التي تديرها الجامعة
التربوية الوطنية والى التعليم العالي في موضوعات الزراعة وتربية الحيوانات
والصناعة .

٣- المؤشرات الاقتصادية

ألف - النسبة المئوية السنوية لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام الحقيقية

(المجموع)

١٩٨٢	٠,٥-
١٩٨٣	٥,٣-
١٩٨٤	٣,٧
١٩٨٥	٢,٨
١٩٨٦	٣,٨
١٩٨٧	١,٤

باء - الأسعار والأجور

١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
نسبة الارتفاع السنوية				
في أسعار الاستهلاك:	٩٨,٨	٨٠,٨	٥٩,٢	٦٣,٧
نسبة الارتفاع السنوية في				
الأجور الدنيا:	٧٣,٨	٤٤,٢	٥٦,٧	٥٤,٠

جيم - التجارة الخارجية (بملايين الدولارات)

١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
رصيد الحساب الجاري	٦ ٢٢١,٠	٥ ٤١٨,٤	٤ ٢٣٨,٥	١ ٢٣٦,٧
التدفقات إلى الداخل	٢٨ ٠٠٠,٧	٢٨ ٩٤٤,٥	٢٢ ٩٠٢,٣	٢٠ ٧٧٤,٤
تصدير السلع	٢١ ٢٢٩,٧	٢٢ ٣١٢,٠	٢٤ ١٩٦,٠	٢١ ٦٦٣,٨
التدفقات إلى الخارج	٢٤ ٢٢٣,٧	٢٣ ٥٢٦,١	٢٨ ٦٦٣,٨	٢٩ ٥٢٧,٧
استيراد السلع	١٤ ٤٣٧,٠	٨ ٥٥٠,٩	١١ ٢٥٤,٣	١٣ ٢١٢,٢

دال - الدين الخارجي (بملايين الدولارات)

١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
متوسط الرصيد السنوي	٨٠ ٥٢٨	٩٠ ٧٠٩	٩٥ ٢٠٧,٥
دفوعات الفائدة	١٢ ٢٠٣	١٠ ١٠٣	١١ ٧١٥
نسبة إيرادات الحساب الجاري	٣٤,٩	٣٥,٦	٢٢,٩

٤ - الاستراتيجية الاقتصادية الحديثة

١٩ - ما انفكت المكسيك تواجه منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٣ أزمة مالية عويصة عجلها تفاقم أوجه اختلال التوازن الداخلي والخارجي وأدت إلى ضعف النشاط الاقتصادي . وفي نهاية عام ١٩٨٣ كان العجز الاقتصادي في القطاع العام قد ارتفع فبلغ ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وكان هناك عجز خطير في ميزان المدفوعات ، وكانت هناك في النظام المالي علامات إرهاق وتسارع ارتفاع الأسعار وهبط لأول مرة في عدة أعوام الناتج المحلي الإجمالي (بنسبة ٠,٥ في المائة) .

٢٠ - وفي هذه الظروف أقيمت استراتيجية الحكومة المكسيكية على أساس خطي عمل رئيسيين: أولهما التكيف الاقتصادي القصير الأجل وثانيهما التغير الهيكلي المحقق عن طريق تحديث وسائل الإنتاج .

٢١ - وفي الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ حقق البرنامج الاقتصادي نتائج ايجابية . ومجمل تحسن ملحوظ في الأموال العامة ، وتعرّز ميزان المدفوعات إلى حد بعيد ، وهبط معدل ارتفاع المديونية الخارجية بحدة ، وكانت هناك في الضغوط التضخمية نزعة إلى الانخفاض وبدأ النشاط الاقتصادي ينتمش بما لذلك من نتيجة ايجابية على مستوى العمالة والقوة الشرائية والرفاه الاجتماعي .

٢٢ - غير أنه في أواخر عام ١٩٨٥ وأوائل عام ١٩٨٦ هبط الإنتاج وتسارع التضخم وذلك إلى حد بعيد بسبب الهبوط في أسعار النفط الدولية . ونتيجة لذلك أعلن في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ برنامج لتوسيع وتعزيز الاقتصاد يرمي إلى تحقيق انتعاش اقتصادي ثابت وإلى التحكم في التضخم ، وإيجاد فرص عمل ، والوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية ، وتعزيز الاستثمار الخاص ، وتشجيع الصادرات غير النفطية ، وتعزيز القطاعات الحكومية الاستراتيجية .

٢٣ - وفي نهاية ١٩٨٧ سجلت مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً ملحوظاً عن عام ١٩٨٣ . غير أن اتجاهات تضخمية قد ظلت سائدة إلى جانب عدم اليقين الذي كان سائداً على الأسواق المالية . ولمواجهة هذا الوضع ، قامت الحكومة الاتحادية وممثلو العمال الصناعيين والريفيون وأرباب العمل ، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بتوقيع اتفاق للتضامن الاقتصادي .

٢٤ - وكان هذا الاتفاق نتيجة عملية تفاقر اجتماعي وجهد مضاعف من أجل خفض التضخم . ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى مرحلة جديدة في التنمية والنمو المستمر .

٥ - تطور المتغيرات الرئيسية في مجالي الاقتصاد والعمالة

٢٥ - كنتيجة لبرنامج التكيف الاقتصادي هيّط الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ١٩٨٣ وبدأ ينتعش قليلا في العامين التاليين . واتبعت العمالة ، من ناحيتها ، الاتجاه السائد في الناتج المحلي الاجمالي بفترة تخلف بعض الشيء . وفي الواقع فإن عدد العاملين الذين يؤمنهم بشكل دائم المعهد الحكومي المكسيكي للتأمين يدل على ارتفاع بنسبة ١,٧ في المائة فقط في عام ١٩٨٣ . غير أن الزيادة كانت في العاملين التاليين بنسبتي ٨,٢ و ٤,٩ في المائة على التوالي .

٢٦ - وفي عام ١٩٨٦ ، ونتيجة لسلسلة من العوامل غير المؤاتية ، من أهمها تأثيرات من خارج البلاد وعدم توافر القروض الأجنبية ، هيّط الناتج المحلي الاجمالي من جديد ولكن بقدر أدنى - بنسبة ٣,٨ في المائة . غير أن زيادة سجلت في عام ١٩٨٧ بنسبة ١,٤ في المائة . وبانسجام مع هذه التطورات نمت العمالة بمعدل أبطأ في عام ١٩٨٦ (٢,٦ في المائة) ولكنها انتعشت بشكل ملحوظ في عام ١٩٨٧ فسجلت زيادة بنسبة ٦,٩ في المائة طوال ذلك العام .

٢٧ - وسلكت الأجور الحقيقية أيضاً سلوكاً مماثلاً لسلوك الناتج المحلي الاجمالي والعمالة الدائمة . وشهدت القوة الشرائية للأجور انخفاضا كبيرا تسبب التخفيف من حدته عن طريق تعديل جداول الأجور في فترات أكثر تواترا وتنفيذ برامج لحماية المستهلكين .

٦ - تطور الرفاه الاجتماعي

٢٨ - لقد ساعدت المخططات التي نفذتها الحكومة المكسيكية على تحسين ظروف العمل والدخل والرفاه للعاملين . ونفذت الحكومة مشاريع مختلفة فيما يتعلق بالعمالة وتدريب العمال . وفي عام ١٩٨٣ تم الشروع في تنفيذ برامج اقليمية للعمالة خلقت على مدى فترة خمسة أعوام ١,٢ مليون وظيفة مؤقتة . وكانت سمة من السمات البارزة في هذه البرامج تتمثل في توفير منح تدريب للعاملين ترمي إلى تسجيل العاملين الذين فقدوا عملهم في برنامج تدريبي بمنحة نقدية . وفي خلال الأعوام الأربعة التي مرت على تنفيذ البرنامج أفاد ٦٩٤ ١٢١ شخصا من الدروس الموجهة أساسا للوظائف الحرة والوظائف التقنية في قطاع الاقتصاد الرسمي . وعلى نحو مماثل شرعت الحكومة المكسيكية ، بتعاون البنك الدولي ، في تنفيذ مشروع يهدف إلى الوفاء بالاحتياجات من اليد العاملة الماهرة .

٢٩ - وركزت وزارة العمل والضمان الاجتماعي في أنشطتها الرامية إلى تشجيع العمالة على العمل كويط بين من يوفر العمل ومن يطلبه من خلال دوائر التوظيف التي تشمل الآن جميع الولايات الاتحادية وأكبر مدن المكسيك الـ ٧٧ والتقسيمات السياسية الـ ١٦ في المقاطعة الاتحادية .

٣٠ - وتعنى أنشطة أخرى لتشجيع العمالة بالتعاونيات وتقع مسؤولية تسجيلها وتشجيعها وتفتيشها أيضا على عاتق وزارة العمل . وفي الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧ ، وفي إطار هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي ، أنشئت ٦٨٦ ٢ تعاونية بلغ عدد أعضائها الإجمالي ١١٧ ٤٥٤ عضوا بحيث توجد الآن ٢٦٢ ٨ جمعية نشطة توفر العمل لـ ٨٠٨ ٦٢٠ من الأشخاص .

٣١ - وفيما يتعلق بتدريب العاملين تتمثل ميزة من الميزات البارزة ، بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها وزارة التعليم العام ، في التشجيع المقدم لإنشاء لجان التدريب المشتركة التي يجب انشاؤها في كل مشروع بموجب أحكام تشريع العمل . وأثناء الفترة المذكورة أعلاه ازدادت لجان التدريب المشتركة المسجلة لدى وزارة العمل من حيث العدد بما يزيد على ٥٨ ٠٠٠ لتبلغ في المجموع ٧٣٠ ١٢٩ لجنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وكان هناك ١٠٤ ٠٢٩ خطة وبرنامجا توفر مزايا التدريب لـ ٥,١ من ملايين العاملين .

٣٢ - وكانت أيضا حماية الأجور والقوة الشرائية الأساسية ميزة بارزة في جهود الدولة المبذولة من أجل العاملين . ونظرا لتأثير القوى التضخمية على الأجور ومستويات المعيشة ، كانت هناك حتى عام ١٩٨٧ تعديلات أكثر تواترا في الأجور الدنيا ، وتم توطيد فئات ومناطق الأجور .

٣٣ - ومن أبرز الجهود المبذولة لتشجيع الاستهلاك يوجد بشكل خاص العمل الذي تقوم به الشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية وصندوق تعزيز وضمان سبل عيش العاملين . وفي الفترة ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ منح الصندوق أكثر من مليون قرص بمبلغ إجمالي قدره ١٣٣ ٠٣٠ مليون بيسوس . وكان ذلك يمثل ادخارا للعاملين قدره ٤٣ ٨٥٢ مليون بيسوس ، وقد أفاد منه قرابة ٥ ملايين من الأشخاص . وبالإضافة إلى ذلك تم توسيع نطاق السلع والخدمات لتمويل شراء اللوازم والأزياء المدرسية والسلع غير المعمّرة وترتيبات الدفن المجاني . وتم القيام أيضا بإعادة تنظيم إدارية مكنت من تحديث إدارة خدمات الصندوق .

٣٤ - وأخيرا ، وفيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنيين والمرافق المحيية قـي الصناعة ، تتمثل سمة بارزة من سمات العمل الذي يقوم به المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ومعهد الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية للموظفين الحكوميين . وعلى نحو مماثل ، ولحماية صحة العاملين واتقاء الحوادث في أماكن العمل ، تم وفقا لاحكام قانون العمل الاتحادي تشجيع إنشاء لجان دائمة مشتركة بشأن السلامة والمرافق المحيية في العمل تتمثل مهمتها في التحقيق في حوادث العمل ، واقتراح تدابير وقائية لتحسين ظروف العمل وضمان تنفيذ هذه التدابير . ووضعت وزارة العمل والضمان الاجتماعي بـجـلا يستخدم الحاسبة الالكترونية لهذه اللجان . وارتفع العدد المدرج في السجل من ٢١ ٠٠٠ إلى ٧ ٤٤١ في الفترة ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ ، وهي تخدم أكثر من ٣٠ من ملايين العاملين .

٣٥ - وهكذا ظلت الحكومة الاتحادية تساهم في تحسين الرفاه الاجتماعي على الرغم من مواجهة أشد الأزمات الاقتصادية خطورة منذ عام ١٩٢٩ . غير أنه من الاساسي بمكان مواصلة عملية التغير الهيكلي الرامية إلى إعادة ارساء الاسس لقيام نمو متوازن وقادر على البقاء يمكن الحكومة من تخصيص ما يكفي من الموارد لتوفير ظروف عيش أفضل للسكان .

أولا - المادة ١٠

ألف - حماية الأسرة

٣٦ - ان الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع المكسيكي . ولظروف عيش وحدة الأسرة والجو الملائم لنمو أفرادها تأثير حاسم على الحياة الاجتماعية . وتراعي المادة ٤٠ من الدستور ذلك فتتص على أن القانون "يحمي تنظيم ونمو الأسرة" .

٣٧ - وللمكسيك ، عملا بهذه الولاية الدستورية ، قوانين ومؤسـسات ترمي إلى حماية الأسرة .

٣٨ - وللرجل والمرأة ، بموجب التشريع المكسيكي ، الحق في الزواج وتأسيس أسرة . وبهـنـفس الطريقة تعترف المادة ٤٠ من الدستور بأنه "لجميع الأشخاص الحق في أن يقرروا بحرية وبشعور بالمسؤولية ويترو عدد أطفالهم والمساعدة بين الولادات" .

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك فإن المادة ١٦ من الدستور تحظر أي تدخل في شـخـص الفرد أو أسرته أو مسكنه أو أوراقه أو ممتلكاته في حالة عدم وجود أمر خطي من السلطة المختصة يذكر الأسباب القانونية ومبررات الاجراء المتخذ . وبهذه الطريقة تضمن

المكسيك حرمة الشخص وأسرته الجسدية والاخلاقية والمادية ، التي هي الهدف الرئيسي لجميع مساعيه وأنشطته في الحياة .

٤٠ - وتوجد احكام أساسية أخرى تتعلق بالأسرة وحمايتها في القانون المدني والقانون العام بشأن السكان ، فضلا عن القوانين المنبثقة عنهما .

٤١ - وينظم القانون المدني الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٢٨ المؤسسات المتمثلة بالأسرة مثل الزواج والتعايش والنسب وحماية غير المؤهلين قانونيا من خلال السلطة الأبوية والوصاية وتكوين وإدارة ممتلكات الأسرة .

٤٢ - وفي نظر القانون في المكسيك ، يعد الزواج عقدا يحدد حقوق وواجبات كل واحد من الزوجين . ومن خلال الزواج يمنح كل واحد من الزوجين الآخر دعما متبادلاً ويناشد في إطار حمايته انجاب الأطفال وتربيتهم .

٤٣ - ويجوز لأي زوجين تأسيس أسرة بالزواج ، وذلك في جميع الأحوال شريطة أن يكونا يملكان الأهلية القانونية التامة ، أي أن يكونا بالغين من العمر ١٨ عاما على الأقل وأنه لا يوجد أي عائق من أي نوع كان . وعند بلوغ السن القانونية ، يجوز للفرد التصرف بدون أية قيود في شخصه وفي ممتلكاته الدنيوية . ويجب أن يتم الزواج بحضور مسؤولين يعينهم القانون وطبقا للإجراءات المحددة في القانون . وعلى نحو مماثل فإن القانون المدني يسرد قائمة العوائق الجسدية والعقلية التي تحول دون الزواج .

٤٤ - وفي حالة الاحداث ينص نفس الحكم على أنه يجوز لهما الزواج عندما يكون رجلا بالغا من العمر ستة عشر عاما وتكون المرأة بالغة من العمر أربعة عشر عاما . غير أن موافقة الأب أو الأم لازمة أو ، عند الاقتضاء ، موافقة الجدين أو الأوصياء ، إذا لم يكن أحد الزوجين قد بلغ سن الثامنة عشرة .

٤٥ - وينص القانون المدني على أن الزوجين اللذين يرغبان في الزواج يجب أن يستظهرا ببيان خطي أمام موثق العقود موضحين رغبتهما في الزواج .

٤٦ - ويكون للزوج والزوجة سلطة واعتبار متساويين في البيت . وتكون الحقوق والواجبات المتتالية عن الزواج في جميع الأحوال نفس الحقوق والواجبات لكل واحد من الزوجين وتكون مستقلة عن مساهمتهما الاقتصادية في صيانة البيت . ويجب أن يقرر الزوجان باتفاق مشترك كيفية إدارة البيت وتربية الأطفال وتعليمهم .

٤٧ - ويجب أن يعيش الزوجان معا في منزل الأسرة ، الأمر الذي يفترض العيش في نفس المسكن وأمانة كل واحد من الزوجين للآخر ومساهمة كل واحد منهما في تحقيق أهداف الزوجية ومقاصدها . والجمع بين زوجين أو زوجتين غير شرعي .

٤٨ - وفيما يتعلق بممتلكات الأسرة يعترف القانون بنوعين من أنواع تحديد الملكية: الملكية المشتركة أو فصل أموال الزوجين .

٤٩ - ولتحسين المركز القانوني للأسرة ، كان القانون المدني موضع اصلاحات نشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، ضامنا بذلك التساوي الحقيقي بين الزوجين ومشجعا تحسيدا لحماية الأطفال وضامنا سبلا ملائمة لصيانة روابط الأسرة . وهكذا تعلق التعديلات بتسوية الملكية في الزواج (المواد ١٩٤ و ٢١٦ و ٢٢٢ و ٢٢٣) ، وببيت الزوجية (المادة ١٦٣) ، وحل الزواج (المواد ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٧٩ و ٢٨١) ، وبالنفقة (المواد ٢٧٣ و ٢٨٨ و ٣١١ و ٣١٧) ، وبالسلطة الأبوية وحضانة الأطفال (المادتان ٢٨٢ و ٢٨٣) وممتلكات الأسرة (المادة ٧٣٤) .

٥٠ - وتوجد في المكسيك طريقة خاصة لتكوين أسرة: المعاشرة . ودون الانقصاص من مؤسسة الزواج ، يعترف القانون بالنتائج القانونية للمعاشرة ، وخاصة فيما يتعلق برقاء الأطفال والزوجة نفسها ، وبواجبات الصيانة ، وبحقوق الخلافة . وبهذا الخصوص عدلت المادة ١٦٣٥ من القانون المدني بحيث تسمح للمتعاشرين بالارث من بعضهما البعض شريطة أن يكونا قد عاشا معا كزوج وزوجة مدة الأعوام الخمسة السابقة للوفاة أو عندما يكونان قد اتجاا أطفالا معا ، وشريطة ألا يكونا قد تزوجا بصورة شرعية أثناء فترة المعاشرة .

٥١ - وهكذا فإن قوانين المكسيك تضمن حق المرأة والرجل في التزوج برضاها أو رضاها الكامل والحر . وقد ألغيت تماما التقاليد التي دامت حتى بضعة عقود إلى الوراء في بعض المناطق الريفية والمناطق الساحلية في المكسيك والتي تقيد ذلك الحق في الممارسة العملية في حالة المرأة ، يحكم الظروف الايجابية التي خلقتها التسمية الوطنية وخلقها التحضر السريع وتحديث الاقتصاد والتغيرات العميقة التي سجلت في الحياة الثقافية والتعليمية في المكسيك وخلقتها بصورة عامة مشاركة المرأة المتزايدة باطراد في كل نوع من انواع النشاط في المجتمع المكسيكي .

٥٢ - ومن وجهة النظر المؤسسية يعد النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ، التي أقيم بموجب مرسوم رئاسي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، السبيل الرسمي لتنفيذ البرامج الحكومية للرفاه الاجتماعي الرامية إلى تعزيز تنظيم الأسرة .

٥٣ - ويدير النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة برنامجا للتكامل الاجتماعي والعائلي موجها أصا إلى الأمر في المناطق الريفية والحضرية المحرومة ، أي في الأمر التي لها في مجتمعنا أقل حظوظا في التنمية المتناسقة . وكجزء من البرنامج تجرى زيارات إلى مساكن الناس بصفة معرفة المشاكل المعترضة في الوحدة العائلية ، وتوفير معاملة خاصة كلما كان ذلك ضروريا ، الأمر الذي يجب تجنب مشاكل ناشئة عن عادات سيئة مثل تخريب الممتلكات العامة والادمان على المخدرات . والغرض من هذا النشاط هو محاولة تحقيق الإدماج الكامل للأسر التي تواجه ذلك النوع من المشاكل .

٥٤ - وفيما يمثل بالحق في الغذاء الكافي للأسرة يتولى النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة تنفيذ برامج المساعدة الاجتماعية التالية التي تشمل الغذاء :
(١) برنامج الأغذية الغذائية للأسرة الذي تتمثل مهامه الرئيسية في تحسين تغذية الأسرة وإشراء تغذية الأطفال ، والأطفال في سن ما قبل الدراسة ، والحوامل ، والأمهات المرضعات ، والمسنين ، والأشخاص المعوقين في المجتمعات الريفية والحضرية الذين يحتاجون إلى هذه المساعدة ؛

١١ ' ينفذ هذا البرنامج لمعالجة الأشخاص الذين يبلغون ٦٠ في المائة أو أكثر من دخلهم على الغذاء ويفتقرون للخدمات الصحية ، والتعليم الابتدائي الكامل ، والمياه المنقولة بالأنابيب إلى المنازل ، وشبكات تصريف مياه المجاري والنفائات .

١٢ ' ولتكميل هذا البرنامج تقدم معونة غذائية مباشرة عن طريق توزيع حصص عائلية من اللبن المجفف ؛ ويوفر تعليم في مجالي التغذية ، والصحة والطفولة ، من خلال دورات تعليمية أسبوعية .

(ب) ويهدف برنامج أغذية ميرانية الأسرة إلى توفير حصص من اللبن المجفف المنزوع القشدة لتكميل الانفاق الغذائي لهيئات مساعدة النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة مثل مأوى الفتيان والفتيات ، ومأوى المسنين ، ودور الرضاعة ، ومراكز الأطفال والأطفال في سن ما قبل الدراسة ، ومراكز التنمية ، الخ ... ؛

(ج) برنامج الطفولة الخاص الموجه إلى الأطفال دون من الرابعة والأطفال الذين هم على وشك أن يولدوا والرضع ، في المراكز السكنية الحرجة في أشد مناطق المكسيك حرمانا والتي تعاني من مشاكل كبيرة في مجالي توفير الغذاء والتغذية .

٥٥ - ومن خلال النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة بالذات يحصل سكان المقاطعة الاتحادية ومنطقة العاصمة مكسيكو على علاوات عائلية في شكل معونة مالية نقدية ، يقوم مبلغها على أساس تقرير سابق وتُدفع لفترة محددة . وتوفر نفس المؤسسة أيضا متعا مالية مرة واحدة لحل المشاكل الطارئة . وتغطي هذه المنح نفقات مثل الطعام والنفقات الطبية وتكاليف الأدوية ؛ والانفاق المنزلي والمأوى ؛ واللوازم والأزياء المدرسية ، وأجهزة الجراحة الترميمية وأجهزة تقويم الأعضاء .

٥٦ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٣ وضع نظام التنمية المتكاملة ٩ برامج عمل يوفر من خلالها خدماته لمن ليسوا مشمولين بأنظمة الضمان الاجتماعي . وتتمثل هذه البرامج فيما يلي: التكامل الاجتماعي والعائلي ؛ والمساعدة الاجتماعية لضعفاء الحال ؛ والمساعدة التعليمية ؛ وإعادة التأهيل ؛ والإغاثة الغذائية ؛ وتشجيع التنمية المجتمعية ؛ والمعونة القانونية ؛ والمساعدة المدنية والفنية والثقافية ؛ والتدريب والتطوير والبحث في مجال اليد العاملة .

٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك تنص المادة ٤ من الدستور صراحة على أن السكن حق اجتماعي لجميع المكسيكيين ، مشيرة إلى أنه "لكل أسرة الحق في التمتع بمسكن لائق ومحتشم . ويحدد القانون ما يلزم من وسائل ودعم لتحقيق ذلك الهدف" . وأخذ قانون الاسكان الاتحادي ذلك في الاعتبار فنص على أن السلطات المالية والائتمانية يجب أن تضع ، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون ، قواعد لإدارة ومنح القروض للمساكن المبنية أو المحسنة بالموارد الاتحادية . وفي توزيع المساكن من هذا النوع تعطى الأولوية للناس ذوي الدخل المنخفض والذين لهم أسرة يعملونها . وعندما يسدد القرض ترجع ملكية المسكن للأسرة بموجب أحكام القانون المدني وتصبح الملكية بالتالي غير قابلة للتحويل ومحمية من المصادرة .

٥٨ - أما فيما يتعلق بمؤسسات رعاية الطفولة فإن المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي يوفر خدمات دور الحضانة . وللأمهات العاملات اللاتي لهن تأمين الحق في هذه الخدمات أثناء يوم العمل لأطفالهن من سن ٤٣ يوما وحتى إتمام سن الرابعة . وفي المؤسسات التي تشغل أكثر من خمسين امرأة فإن أصحاب العمل ملزمون بإنشاء وميانة دار حضانة على حسابهم وبالإشراف الطبي والاطعام والتعليم لمن ما قبل الدراسة للأطفال هذه النساء . وتتمتع النساء اللاتي يشتغلن بخدمة الدولة بخدمات دور الحضانة في الإدارات التي يشتغلن بها .

٥٩ - ونظرا لأهمية الاستخدام الرشيد للدخل ، وخاصة بالنسبة للأسر ذات الموارد المحدودة ، تنظم حملات توجيه تجمع على إنفاق دخل الأسرة على الأمور ذات الأولوية ، مثل ما يتصل بتعليم الطفل ونموه . ويلعب المعهد الوطني للمستهلكين دورا هاميا بهذا الخصوص .

٦٠ - وخلال الأعوام القليلة الماضية وضع تأكيد كبير على توجيه الأسرة بغية توعية الزوجين بالحاجة إلى استخدام مختلف إجراءات التنظيم العائلي وتحديد النسل التي سوف تساهم في زيادة توازن نمو السكان وفي نفس الوقت احترام حق الوالدين الكامل في قرار عدد الأطفال ومباعدة الولادات وما يتحملانه من مسؤولية بصفة والدين .

٦٥ - وكان متوسط عدد المولودين الأحياء لدى النساء اللاتي لم يلتحقن بالمدراس ٥,٦٣ ، وكان لدى النساء اللاتي زاولن تعليماً ابتدائياً غير كامل .

٦٦ - ومن بين النساء اللاتي أنهين التعليم الابتدائي كان متوسط عدد المولودين الأحياء ٢,٣٠ وكان متوسط العدد ١,٠١ لدى النساء اللاتي بلغن التعليم الثانوي .

٦٧ - وكان متوسط عدد المولودين الأحياء لدى النساء يعشن في منطقة يقل عدد سكانها عن ٢٠ ٠٠٠ ساكن ٣,٢٢ ، وكان هذا المتوسط ٢,٥٣ في المناطق التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ٠٠٠ ساكن . وفي مناطق العاصمة مكسيكو وفي مدينتي غوادالاخارا ومونتري كان متوسط العدد ٢,١٨ .

٦٨ - وكان متوسط عدد المولودين الأحياء لدى النساء العاملات ١,٧٤ . وكان متوسط هذا العدد لدى النساء اللاتي لا يعملن ، بمعنى أنه لم يكن لديهن عمل دائم يوفر لهن دخلاً ٣,٠٤ .

نسبة النساء اللاتي استخدمن في وقت ما طرقاً
لمنع الحمل ونسبة النساء اللاتي استخدمن طرقاً
فعالة ، بحسب فئات الأعمار

فئات الأعمار	نسبة النساء اللاتي استخدمن طرقاً لتحديد النسل	نسبة النساء اللاتي استخدمن طرقاً فعالة لتحديد النسل (١)
١٥ - ١٩	٠,٠٧	٠,٠٣
٢٠ - ٢٤	٠,٣٦	٠,٢٤
٢٥ - ٢٩	٠,٥٩	٠,٤٠
٣٠ - ٣٤	٠,٦٣	٠,٤٦
٣٥ - ٣٩	٠,٦١	٠,٤١
٤٠ - ٤٤	٠,٤٣	٠,٢٩
٤٥ - ٤٩	٠,٢٧	٠,١٤
المجموع	٠,٣٩	٠,٢٦

(١) النساء اللاتي ذكرن أنهن أو أزواجهن قد عقروا أو أنهن يستخدمن حبوباً أو حقناً أو رفلاً أو أدوات داخل الرحم لمنع الحمل .

نسبة مستخدمات طرق منع الحمل الفعالة من بين مجموع النساء المتزوجات أو المعاشرات ، بحسب مستوى التعليم

<u>النسبة</u>	<u>عدد سنوات الدراسة</u>	<u>مستوى التعليم</u>
٠,٢٢	مفر	لم يلتحقن بالمدارس
٠,٣٨	١ - ٥	تعليم ابتدائي غير كامل
٠,٤٥	٦	تعليم ابتدائي كامل
٠,٤٧	٧ - ٩	تعليم ثانوي
٠,٥٦	١٠-١٢	تعليم تقني
٠,٥٣	١٢ عاما أو أكثر	يكالوريا أو تعليم عال
٠,٤٠		المجموع

نسبة مستخدمات طرق منع الحمل الفعالة من بين مجموع عدد النساء المتزوجات أو المعاشرات ، بحسب حجم منطقة الإقامة

<u>النسبة</u>	<u>حجم منطقة الإقامة</u>
٠,٣٢	أقل من ٢٠ ٠٠٠ ساكن
٠,٤٨	أكثر من ٢٠ ٠٠٠ ساكن
٠,٥٢	مناطق العاصمة مكسيكو ومدينتي غوادالاخارا ومونتيري
٠,٤٠	المجموع

نسبة مستخدمات طرق منع الحمل الفعالة من بين مجموع عدد النساء المتزوجات أو المعاشرات ، بحسب عدد المولودين الأحياء

<u>نسبة مستخدمات طرق منع الحمل الفعالة</u>	<u>عدد المولودين الأحياء</u>
٠,٠٦	مفر
٠,٤١	واحد واثنان
٠,٤٨	ثلاثة
٠,٥٣	أربعة وخمسة
٠,٣٦	سبعة أو أكثر
٠,٤٠	المجموع

٦٩ - وتشكل سياسة المكسيك في مجال السكان جزءاً من سياسة التنمية الإجمالية للبلاد وهي تقوم على أساس مفهوم إنساني يحترم حرية الفرد وقرارات الأسرة . وحكومة المكسيك واعية بأن السياسة الديمغرافية تتفق مع الاحتياجات الاجتماعية وبأنها تهدف إلى المساعدة على تحقيق الرفاه العام للأسر والمجتمعات .

٧٠ - وتوضح نتائج الدراسة الاستقصائية الديمغرافية الوطنية الاتجاهات التي كانت سائدة بهذا الخصوص في المكسيك في الأعوام الأخيرة: فبما أن مستوى النحاق المرأة المكسيكية بالمدارس قد ارتفع فإن فرص حصول المرأة على شغل مكسب وكذلك ، وبالنسبة لعدد كبير منهن ، للعيش في المدن قد ارتفعت فإن متوسط عدد المواليد الأحياء قد انخفض طبقاً لذلك .

٧١ - وفي الماضي ، ومنذ أربعة أو خمسة عقود فقط ، كان لاتساع الأسرة ما يبرره اجتماعياً واقتصادياً ولكن كان أيضاً نتيجة لندرة المعلومات عن التربية الجنسية والتنظيم العائلي ونتيجة لقوة التقاليد والنطاق المحدود لمدى تغطية الخدمات الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي .

٧٢ - أما اليوم فإن النواة العائلية هي السائدة . وتشكل التربية الجنسية جزءاً من التربية العامة ، وقد نظمت حملات واسعة توفر المعلومات عن تنظيم الأسرة وعن الخدمات الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي التي تشمل معظم السكان .

٧٣ - وفي هذه الظروف يتخذ الزوجان اليوم قرارات انجاب عدد أقل من الأطفال مما كانت تدجيه الأجيال السابقة وهما يعلمان حق العلم أنهما سوف يكونان بهذه الطريقة مستعدين استعداداً أفضل لتوفير سبل نمو أفراد الأسرة نمواً بشرياً أشمل ، وبأنه ستكون لهما حظوظ أفضل لتحقيق ازدهار أكبر ومستوى عيش أعلى . وفي نفس الوقت لعبت الأمومة والأبوة المسؤولتان دوراً حاسماً في تغيير المفهوم التقليدي لدور المرأة في الأسرة والمجتمع .

٧٤ - ويمكن التأكيد في هذا السياق على أن سياسة المكسيك في مجال السكان قد ساعدت على تشجيع رفاه الأسرة وتحسين مركز المرأة الاجتماعي في المكسيك .

باء - حماية الأمومة

٧٥ - تتمتع المرأة في المكسيك ، من حيث المبدأ ، بنفس الحقوق وتخضع لنفس الواجبات التي يخضع لها الرجل . غير أن ظروف عمل المرأة تقوم على مبدأ أساسي هو حماية الأمومة . وتعد رعاية الأم والطفل أولوية وهي تشمل رعاية الأم أثناء الحمل والولادة وأثناء فترة ما بعد الولادة ، ورعاية الأطفال ورمد نموهم وتطورهم .

٧٦ - وتتجسد الحقوق المنبثقة عن هذه الحماية أساسا في الصكوك القانونية التالية:
(أ) دستور الولايات المتحدة المكسيكية ، المادة ١٢٣ ، والبابان الفرعيان الخامس والخامس عشر من الجزء ألف والباب الفرعي الحادي عشر ، الفقرتان الفرعيتان (أ) و(ج) من الجزء باء ؛
(ب) قانون العمل الاتحادي ، الباب ٥ ، المواد من ١٦٤ الى ١٧٢ ؛
(ج) قانون المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ، المادتان ١٠٢ و ١٠٩ ؛
(د) القانون بشأن معهد الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية للموظفين الحكوميين ، المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ ؛
(هـ) قانون الصحة العام ، المواد من ٦ الى ٦٥ ؛
(و) القانون بشأن النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية ، المادة ٤ ؛
(ز) المعيار التقني للرعاية الغذائية للأمهات المرضعات اللاتي لهن موارد غير كافية والتابعة للنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ؛
(ح) المعيار الوطني لرعاية الأمهات المرضعات اللاتي لهن موارد غير كافية ، والتابع للنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة .

٧٧ - وتعتبر هذه الاحكام القانونية حقوقا من الحقوق الدنيا للمرأة أثناء فترة الحمل وفترة ما بعد الولادة حق المرأة في عدم القيام بعمل يتطلب جهدا جسديا شاقا ويشكل خطرا على صحتها أثناء فترة الحمل ، والحق في إجازة ٦ أسابيع قبل الولادة و٦ أسابيع بعد الولادة مع دفع الأجرة كاملة لها (ويجوز تمديد فترات الإجازة هذه قدر اللزوم إذا رأت الأم أنه يتعذر عليها العمل بسبب الحمل أو الولادة ، ولها الحق في هذه الحالة في تقاضي نصف مرتبتها العادي لمدة لا تتجاوز ٦٠ يوما) . ولها الحق ، أثناء فترة الإرضاع في فترتي استراحة إضافيتين لمدة نصف ساعة في اليوم لتغذية رضيعها في مبان تتوفر فيها المرافق الصحية الملائمة .

٧٨ - وللام العاملة الحق في استرجاع عملها وفي أن تراعى فترات ما قبل الولادة وما بعدها في توزيع العلاوات وحساب الأقدمية .

٧٩ - وللام العاملة أيضا الحق في خدمات دار الحضانة ؛ وفي حالة المرأة التي تعمل في دائرة حكومية ، لهذه المرأة الحق أيضا في الرعاية الطبية وفي مجال القبالة أو التوليد ، وفي مجالي الأدوية والمساعدة أثناء فترة الإرضاع ؛ وللنساء العاملات اللاتي يغطيهن المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي أيضا الحق أثناء فترة الحمل والنفس في علاوة نقدية تساوي ١٠٠ في المائة من متوسط مكافأة فئة مساهمتهن ، وفي الحصول على رعاية قبلية ، وعلى علاوة نقدية لمدة ٦ أشهر أثناء الإرضاع ، ولإعزام الطفل المولود الجديد عند ولادته .

٨٥ - والقاعدة القانونية الأساسية لحماية الأطفال والشبان توجد في المادة ٤ من الدستور التي تنص على ما يلي: "إنه من واجب الوالدين صيانة حقوق الأحداث في الوفاء باحتياجاتهم والسهر على محبتهم الجسدية والعقلية . ويحدد القانون الدعم الذي يجب أن تقدمه المؤسسات العامة لحماية الأحداث" . وبالإضافة إلى ذلك تشير المادة ١٨ من الدستور إلى أن "الاتحاد وحكومات الولايات تشكل مؤسسات خاصة للعناية بالجانبين الأحداث" .

٨٦ - وهكذا فإن الدستور يوفر إطارا لكي يتسنى للقوانين التنظيمية المنبثقة عن الأحكام الدستورية حماية الأحداث من أي شكل من أشكال الاستغلال التي قد يذهبون ضحيتها وسوء المعاملة التي قد يتعرضون لها أحيانا .

٨٧ - ويتضمن القانون المدني أحكاما عامة وغير تمييزية لحماية الأطفال والشبان بصفتهم أفرادا لهم حقوق وواجبات . وأبواب وفصول ذلك المك القانوني التي تتضمن أحكاما تتعلق بالأحداث هي تلك الأبواب والفصول التي تتعل بالولادة والاهلية القانونية ، والتبني ، والسلطة الأبوية ، والحماية والحراسة ، وتحرر الأحداث ، والزواج ، والطلاق والنفقة ، والإرث .

٨٨ - ولا بد من الإشارة إلى أن الشخص يخضع في المكسيك ، منذ لحظة حمل أمه به ، لحماية القانون ويتمتع ، من الولادة وحتى الوفاة ، بالاهلية القانونية .

٨٩ - وتوجد في المكسيك مؤسسات عمومية لحماية الأطفال والشبان . وتشمل هذه المؤسسات النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة الذي أسي في عام ١٩٧٩ والذي يجمع خبرة عدة عقود من الجهود المنتظمة من قبل حكومة المكسيك من أجل حماية الأطفال والشبان . ومن بين أسلاف النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة تجدر الإشارة إلى المعهد الوطني لحماية الأطفال الذي أنشئ في عام ١٩٥٨ والذي أصبح ، في عام ١٩٧٠ بمزيد من الطاقات والموارد الموسعة ، المعهد المكسيكي لرعاية الطفل .

٩٠ - ويحمي معهد الصحة العقلية للأطفال المساء إليهم ، وهو مسؤول عن دراسة أيسه تغيرات قد تحدث في الصحة العقلية لهؤلاء الأطفال والشبان ، ويعنى كذلك بالكبار الذين سيئون معاملة أطفالهم . ويقوم المعهد ببحث علمي عن أسباب الإخلال بالصحة العقلية للأطفال والشبان ومعالجة هذه الأسباب واتقائها .

٩١ - ومجلس الحراسة المحلي هو هيئة إشرافية يستهدف منها أن تكون مساعدا للسلطات القانونية في المسائل المتعلقة بالحماية ومنع الاوصياء من تجاوز حدود سلطاتهم .

٩٢ - وهناك طريقة أخرى لحماية الأطفال في المكسيك هي التبني الذي يمكن تحقيقه شريطة استيفاء شروط محددة:

- (أ) يجب أن يكون المتبني بالغاً من العمر أكثر من ٢٥ عاماً ؛
- (ب) يجب أن يكون الشخص المتبني قاصراً أو غير مؤهل قانونياً ؛
- (ج) يجب أن يثبت الأشخاص المتبنون أن لهم ما يكفي من الموارد لتوفير سبل عيش وتعليم ورعاية القاصر ؛
- (د) يجب أن يحضر الأشخاص المتبنون إلى مكتب السجل المدني لإصدار أمر التبني .

٩٣ - وقد أنشأت الدولة للأطفال والشبان المحرومين من أسرهم المؤسسات التالية:

٩٤ - مأوى اللقطاء التي توفر حماية مؤقتة للأطفال دون سن السادسة والذين أهملوا ، عن طريق تعيين المحكمة لأوصياء إلى أن يتم تبنيهم واستقرارهم في بيئة عائلية .

٩٥ - ومأوى الأطفال للأحداث هي خدمة للأطفال والشبان من السادسة وحتى الثامنة من العمر الذين تجعلهم حالتهم الاجتماعية يتامى أو متخلى عنهم جزئياً أو كلياً .

٩٦ - وتوجد معاهد داخلية للأولاد والبنات يوفر فيها التعليم الابتدائي الأساسي والثانوي ويؤذن فيها بقبول الأحداث بين سن السادسة والخامسة عشرة وكذلك ببقائهم بها حتى سن الثامنة عشرة بعد التأكد من الحاجة إلى هذه الخدمة وبعد إجراء دراسة اجتماعية - اقتصادية . وتوفر هذه الخدمة للأحداث الذين لا يمكن لوالديهم أو لأسرهم مدهم بالرعاية الملائمة أثناء أسبوع العمل بسب مقتضيات عملهم وقلة الموارد المالية الكافية .

٩٧ - وتشمل جميع خدمات المساعدة هذه الطعام والسكن واللبس والرعاية الطبية والأنشطة التعليمية والترفيهية والعمل الاجتماعي والمساعدة القانونية .

٩٨ - ولمعظم الأطفال غير المحميين في المكسيك والذين لهم مشاكل خطيرة في مجالس الغذاء والتغذية ، أنشأ النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة برنامجاً خاصاً للطفولة .

٩٩ - يغطي هذا البرنامج الأطفال دون الرابعة من العمر والأطفال في الرحم والرضع في أوفر المناطق الريفية وفي أشد مناطق المدن حرماناً في عدة ولايات .

١٠٠- وتتمثل أهدافه في توزيع اللبن المجفف منزوع القشدة وتوفير التربية التغذوية للأمهات فيما يشمل بالافادة من الموارد المتاحة لتغذية أطفالهن وللناس فيما يتصل بانتاج الأغذية لاستهلاكهم الخاص .

١٠١- وينطوي قانون العقوبات على مجموعة كبيرة متنوعة من الاحكام الرامية إلى حماية الأحداث من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والاهمال ، وإلى منع تعريضهم للتجارب بالأشخاص ، وحماية الأشخاص وكرامة الاطفال والشبان . وبهذا الخصوص فإن الجرائم التي يحددها قانون العقوبات هي إفساد الأحداث ، والقوادة ، وهتك العرض ، والفسق ، والاعتصاب ، والاختطاف ، وزنا المحارم ، والأذى الجسدي ، والقتل ، وقتل الوليد ، والإبادة الجماعية ، والتسييب ، والحرمان غير المشروع من الحرية ، والجرائم ضد الحالة المدنية للأفراد .

١٠٢- وبقدر ما يتعلق الأمر بالوضع الاجرائي يكرر القانون الجنائي من جديد ، من خلال القانون الأساسي الاتحادي بشأن الهيئة القضائية والقانونين الأساسيين الجديدين لمكتب النائب العام للجمهورية ومكتب النائب العام للمقاطعة الاتحادية ، أن ادارة مدير النيابة العامة يتولى ، بصفة رئيس للمحكمة ، مهمة السهر على مصالح الأحداث ضمن الحدود التي يضعها القانون ، عن طريق التدخل في القضايا المدنية أو العائلية التي يكون فيها الأحداث المعنيون طرفا أو تكون فيها مصالحهم متأثرة بأي شكل من الأشكال .

١٠٣- وفي الحالات التي يسلك فيها الأشخاص دون سن الثامنة عشرة سلوكا معاديا للمجتمع أو يصدر عنهم تقصير أو جرائم يعاقب عليها بموجب قانون العقوبات ، وبما أنهم غير مسؤولين جنائيا عن أفعالهم ، فإنه لا يمكن احتجازهم في مؤسسات مخصصة لأشخاص بلغوا سن الرشد . وبالنسبة للأحداث في هذا الوضع توجد مؤسسة تعرف بمجلس الوصاية ، الذي ينظر فيه في كل قضية ملموسة وتتخذ فيه الإجراءات وأخيرا يتم اعتماد اجراء لمنع استمرار الطفل أو الشاب في خرق القانون وهديه إلى طريق المحافظة على القانون .

١٠٤- وتطالب الفقرة الرابعة من الفقرة ٤ من الدستور ، وفقا لآراء أخصائيي القانون الجنائي وأخصائيي الإجرام ، بشكل صريح وملح بأن ينشئ كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات مؤسسات خاصة لمعاملة الجانحين الأحداث الذين لا يعتبرون ، من الناحية النفسية والاجتماعية ، محرمين وبالتالي لا يخضعون لنفس اجراءات اعادة التأهيل التي يخضع لها المجرمون .

١٠٥- ويرمي القانون الذي أنشأ مجلس الوصاية للجانحين الأحداث إلى تشجيع إعادة التأهيل الاجتماعي للقاصرين عندما ينتهكون القانون الجنائي أو قواعد السياسة العامة أو النظام العام . وتنص المادة ٢٤ من القانون على أنه يتعين على كل سلطة يكلف قاصر بالحضور أمامها أن تضعه فوراً تحت تصرف مجلس الوصاية كيما يتسنى للمجلس تحويله فوراً إلى مركز للمراقبة .

١٠٦- ويجب على عضو مجلس الوصاية الذي ينظر في القضية ، عندما يمثل القاصر أمامه ، أن يستمع إليه لكي يتبين تقريبا أسباب مثوله أمام المجلس . وبعد جمع المعلومات اللازمة لتقييم القضية يجب أن يحدد عضو المجلس الذي ينظر في القضية ، في أجل لا يتعدى ٤٨ ساعة بعد مثول المذنب أمامه ، ما إذا كان يجب الإفراج عنه دون كفالة أو ، إذا لم يكن الحال كذلك ، ما إذا كان يجب تسليمه لمن يمارس السلطة الأبوية أو الوصاية أو ، في حالة عدم وجود هؤلاء الأشخاص ، إلى شخص يحتفظ به تحت إشرافه ، ويظل المذنب خاضعاً لمجلس الوصاية لمواصلة الإجراءات .

١٠٧- ويقضي الجانحون الأحداث الذين يستحقون عقوبة حجز عقوبتهم في مؤسسات مستقلة عن المؤسسات المخممة للكبار .

١٠٨- والمواد من ٤٤ إلى ٤٦ من القانون الذي أنشأ مجالس الوصاية للجانحين الأحداث في المقاطعة الاتحادية قد حددت الطريقة التي يجب أن يعامل بها القاصر - المراقب - لتبين شخصيته عن طريق دراسات وأساليب مكيفة بكل حالة . وفي كل حالة من الحالات تجرى دراسات طبية ونفسية وبيداغوجية واجتماعية .

١٠٩- وفي مراكز المراقبة يجري إيواء الأحداث المعنيين وفقاً لنظام للتصنيف يراعي جنسهم ومنهم ومميزاتهم الشخصية وحالتهم الصحية وغير ذلك من العوامل ذات الصلة .

١١٠- ومن جهة أخرى يرمي النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والقانون المنظم لهذه إلى تغيير وتحسين الظروف ذات الطابع الاجتماعي التي تحول دون التنمية المتكاملة للأحداث وإلى توفير حماية جسدية وعقلية واجتماعية أفضل للأشخاص المعوزين أو ضعفاء الحال أو المحرومين عقلياً وجسدياً ، بغية تمكينهم من أن يعيشوا عيشة مليئة ومثمرة . وهذا هو حال الأحداث الذين أهملوا أو الذين لا مأوى لهم والذين يعانون من سوء التغذية أو يتعرضون لسوء المعاملة ، وكذلك هذا هو الحال بالنسبة للجانحين الأحداث .

١١١- وفي هذا السياق يقدم مكتب وكيل الدفاع عن الأحداث والأسرة ، الذي هو هيئة متخصصة تابعة للنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ومعنية بتقديم المعونة القانونية ، بالتعاون مع إدارة الخدمات الاجتماعية ، المساعدة للأحداث وأسرهم

عندما يتعرض الاطفال أو الشبان لسوء المعاملة . وبهذا الخسوس بالذات ، ولكافة القسوة تجاه الاحداث ، تنص المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات على أن الشخص الذي يمارس السلطة الابوية أو الوصاية ويلحق اذى بقاصر أو بقاصر موصى عليه تحت كفالته يجوز أن يحكم عليه القاضي ليس فقط بالعقوبة المقابلة لذلك الاذى وإنما أيضا بوقف حقوق الابوية أو الوصاية أو الحرمان منها .

١١٢- ويقوم النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ، من خلال برنامجه للمساعدة القانونية ، بالأنشطة والتدابير التالية لحماية الاحداث الذين هم في وضع صعب: اجراء دراسات عن الاحداث في دور الحضانة وماوى الاطفال بغية حل المشاكل التي تعترضهم ، وإعادة وضعهم في أسرهم أو تيسير تبنيهم ؛ توفير خدمة ترشد الجمهور حول المؤسسات التي يمكن لهم اللجوء إليها لمعالجة مشاكلهم ؛ إسداء المشورة القانونية والاجتماعية ؛ إعادة التأهيل الاجتماعي للجانحين الاحداث تحت المراقبة ؛ رعاية الاحداث الذين لا مأوى لهم أو المتخلي عنهم أو اليتامى ، عن طريق توجيههم إلى المؤسسات المتخصصة المناسبة للحصول على طعام وماوى وتعليم وإعادة ادماجهم في الأسرة ؛ منع الإدمان على المخدرات ؛ إسداء المشورة النفسية ، بالإضافة إلى الخدمات الدائمة لمنع القسوة تجاه الاحداث . وكجزء من هذا البرنامج تراعى أيضا المسائل المتعلقة بالوصاية مثل الاشارة إلى الهيئة القضائية بأسماء الاوصياء الممكنين للأشخاص غير الخاضعين لسلطة أبوية والذين ليسوا مؤهلين بصورة طبيعية أو قانونية لرعايتهم أنفسهم بنفسهم والتأكد من أن الاوصياء يقومون بواجباتهم .

١١٣- وتحمي المادة ١٢٢ من الدستور ، وكذلك قانون العمل الاتحادي والقانون المنظم للعاملين في خدمة الدولة ، الاحداث في كل ما يتصل بالعمل وتقديم الخدمات ، ضامنة المعاملة الخاصة التي من شأنها أن تسمح بالنمو الجسدي والعقلي السليم .

١١٤- والحد الأدنى للسّن الذي يحدده الدستور للسماح للاحداث بالعمل هو ١٤ عاما حيث يحظر استخدام عمل الاطفال دون من ١٤ عاما . وعندما يكون القاصر قد اتم سن الرابعة عشرة ولكن لم يبلغ السادسة عشرة لا يسمح له بعد بالعمل اذا لم يكمل دراسته الانزامية . وقبل أن يتسنى توظيف الشبان بين سن ١٤ و١٦ عاما والذين يكونون قد اتموا تعليمهم الابتدائي يحتاج هؤلاء الشبان إلى ترخيص من والديهم أو أوصيائهم أو ، اذا لم يكن ذلك ممكنا ، من النقابة التي ينتمون إليها أو من هيئة التوفيق والتحكيم أو من مفتش العمل أو من السلطات الادارية . والاحداث في ذلك الوضع يحتاجون إلى شهادة طبية قبل أن يسمح لهم بالعمل . وبدون شهادة طبية لا يمكن لأي صاحب عمل توظيفهم .

١١٥- ويعنى الباب الخامس مكررا من قانون العمل الاتحادي ، الذي يتناول توظيف الأحداث ، بتنظيم توظيف العاملين دون سن ١٨ عاما ، وتسهيل تعليمهم ونموهم الجسدي وصحتهم وحماية أخلاقهم .

١١٦- ويحق للأحداث تماما تقاضي أجور وممارسة الحقوق التي يمنحها القانون للعاملين .

١١٧- ويحظر القانون صراحة توظيف العاملين دون ١٦ عاما في الأماكن التي تباع فيها المشروبات الكحولية المسكرة للاستهلاك الغوري ، وفي العمل الذي يشكل خطرا على الأخلاق وحسن السلوك ، وفي العمل المتجول ما لم يرخص بذلك مفتش عمل ، وفي العمل تحت سطح الأرض أو تحت الماء ، وفي المهن الخطيرة أو غير الصحية ، وفي العمل الذي يتجاوز قوتهم أو الذي من شأنه أن يعطل أو يمنع نموهم الجسدي العادي ، وفي المؤسسات غير الصناعية بعد الساعة العاشرة ليلا ، وفي العمل المرهق في الخدمات العمومية ، وفي المناطق الخاضعة للولاية القضائية الاتحادية .

١١٨- ويجب ألا يتجاوز يوم العمل بالنسبة للبالغين من العمر أقل من ١٦ عاما ٦ ساعات تقسم الى فترتين تدوم الواحدة منهما ثلاث ساعات على الأكثر . ويحظر استخدام الشبان دون سن السادسة عشرة في العمل الإضافي وفي أيام الأحد وفي أيام الراحة الالزامية . وإذا لم يؤخذ هذا الحظر بعين الاعتبار يجب أن تدفع الساعات الإضافية بأجر يتجاوز الأجر المدفوع أثناء يوم العمل العادي بنسبة ٢٠٠ في المائة . وهذا يعني أنه إذا عمل القاصر ساعات إضافية في أيام الأحد أو في أيام العطل الرسمية فله الحق عندئذ في ثلاثة أضعاف أجره العادي .

١١٩- وللعمال دون سن ١٦ عاما الحق في العطل السنوية المدفوعة الأجر بما لا يقل عن ١٨ يوم عمل ، بالإضافة الى علاوة بنسبة ٢٥ في المائة على مجموع الأجور المدفوعة للأيام الـ ١٨ أو أكثر .

١٢٠- ويجب عدم توظيف العاملين دون سن ١٨ عاما في العمل الليلي في الصناعة ، أو في العمل خارج مدينة مكسيكو ، باستثناء العاملين الماهرين وأولئك الذين يعملون بمهنة أمناء مستودعات أو وقادين في البواخر (حيث يجب عدم توظيف عاملين دون سن ١٥ عاما) .

١٢١- ولضمان حماية أفضل لليد العاملة ، يلزم القانون مستخدمي العاملين دون ١٦ عاما من العمر بطلب الشهادات الطبية التي تثبت أهليتهم للعمل والاحتفاظ بسجل تفتيش خاص يتضمن تفاصيل شخصية عن القاصر وشروط العمل ، وبتوزيع المهام بطريقة توفر

للقاصرين الوقت لانجاز برامجهم الدراسية والالتحاق بمدارس التدريب المهني وبتزويد مفتشي العمل بكافة البيانات التي يلتمسونها والطلب اليهم التدخل لصالح العامل الشاب كلما كان ذلك لازماً .

١٢٢- وأخيراً من المراد إخبار اللجنة بأن حكومة المكسيك قد صادقت على اتفاقيات العمل الدولية التالية فيما يتعلق بعمل الاطفال والشبان .

الاتفاقية	تاريخ التصديق
٦ - اتفاقية عام ١٩٢٩ بشأن تشغيل الاحداث أثناء الليل في الصناعة (وقد نقضت المكسيك هذه الاتفاقية وصادقت على الاتفاقية رقم ٩٠)	٢٠ أيار/مايو ١٩٣٧
٧ - اتفاقية عام ١٩٣٠ بشأن الحد الأدنى للسنة التي يجوز فيها تشغيل الاحداث في العمل البحري (وقد نقضت المكسيك هذه الاتفاقية وصادقت على الاتفاقية رقم ٥٨)	١٧ آب/أغسطس ١٩٤٨
١٦ - اتفاقية عام ١٩٢١ بشأن الفحص الطبي الاجباري للاحداث الذين يشتغلون على ظهر السفن	٩ آذار/مارس ١٩٣٨
٥٨ - اتفاقية عام ١٩٣٦ (المعدلة) بشأن تحديد السن الأدنى لاشتغال الاحداث بالملاحة البحرية	١٨ تموز/يوليه ١٩٥٢
٩٠ - اتفاقية عام ١٩٤٨ (المعدلة) بشأن العمل الليلي للاحداث المشتغلين في الصناعة	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٥٦
١١٢ - اتفاقية عام ١٩٥٩ بشأن السن الأدنى لتشغيل صيادي الاسماك	٩ آب/أغسطس ١٩٦١
١٢٣ - اتفاقية عام ١٩٦٥ بشأن السن الأدنى للعمل بالمناجم (الحد الأدنى للسنة: ١٦ عاماً)	٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٨
١٢٤ - اتفاقية عام ١٩٦٥ بشأن الفحص الطبي الخاص بإلياقه الاحداث للعمل بالمناجم	٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٨
١٤٠ - اتفاقية عام ١٩٧٤ بشأن الاجازة الدراسية مدفوعة الاجر	١٧ شباط/فبراير ١٩٧٧

ثانياً - المادة ١١

ألف - الحق في مستوى معيشي كاف

١٢٣- لم يمثل دستور عام ١٩١٧ تجسداً صادقاً لطريقة تفكير الأمة المكسيكية فحسب ، بل أكد أيضاً بما تضمنه من حقوق اجتماعية في نص دستوري لأول مرة هدفاً للجهود الأمة في ظل الدستور هو "التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المستمر للشعب" (المادة ٣٠) .

١٢٤- ومن هذا المنطلق نفسه نصت المادة ٢٧ على "أن للأمة الحق في جميع الأوقات في أن تفرض على الملكية الخاصة طرق التصرف التي يملئها الصالح العام وكذلك الحق في أن تنظم ، لصالح المجتمع ، استغلال الثروات الطبيعية القابلة للملك ، بهدف التوزيع المنصف للثروة المشتركة ، وضمان الحفاظ عليها ، وتحقيق تنمية متوازنة للبلد ، وتحسين ظروف معيشة الشعب في المدينة والقرية" .

١٢٥- وتبعاً لذلك ، تنص المادة ٢٥ على "أن يكون للدولة توجيه التنمية الوطنية بغية ضمان تكاملها وتعزيزها لسيادة الأمة ونظام حكمها الديمقراطي ، والعمل ، عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي والعمالة والتوزيع العادل للدخل والثروة ، على إتاحة الممارسة الكاملة للحرية وكرامة الأفراد ، والجماعات والطبقات الاجتماعية التي يحمي هذا الدستور أمنها" .

١٢٦- وتؤمن المكسيك بالقوة السياسية والمعنوية للإعلان الخاص بالتقدم والتنمية الاجتماعية والإعلان الخاص بالحق في التنمية ؛ وبهذه الأعلانان الشروط الأساسية لممارسة الشعب الكاملة لحرية في تحقيق مستوى معيشي كاف ، بإعلانها للجوانب الأساسية للمضمون الاقتصادي لحرية تقرير المصير التي تتضمن ممارسة الشعوب لحقها الثابت في بسط سيادتها الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفي أن تتطلع بحرية إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

١٢٧- وقد سعت حكومة المكسيك دون كلل إلى إيثار الجماهير الشعبية في الانفاق العام في قطاعات الخدمة الاجتماعية ، لاسيما فيما يتعلق بالتعليم والصحة والسكان والغذاء . وتمت المحافظة على الانفاق الاستثماري العام في نطاق هذه البنود عند مستوى يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ في المائة خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٢ .

١٢٨- وأُعطى وزن أكبر في السنوات الأخيرة لتخصيص الأموال العامة لتحقيق التنمية الإقليمية . وتم تعزيز القدرة الاقتصادية للولايات المكسيكية بزيادة الاستثمار والتنفيذ المباشر للمشاريع ذات الأهمية المحلية .

١٢٩- وعلى النحو نفسه اتسع نطاق توجيه الموارد الى المناطق الريفية أيضا ، وان يكن بصورة متباينة: فقد كان ١٠,٩ في المائة من مجموع الانفاق خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ ، ووصل الى ذروة بلغت ١٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ .

١٣٠- وحددت خطة التنمية الوطنية لفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، وهي من مسؤوليات السلطة التنفيذية الاتحادية ، الأهداف التالية لسياسة الانفاق العام:

(أ) تعزيز التنمية الاجتماعية بإنشاء الوظائف ، وتقديم الخدمات الأساسية وإعادة تنظيم نظام الإعانات والمستحقات بهدف إعادة توزيع الدخل ؛

(ب) استخدام مستوى الانفاق وهيكله وجدولته لتحقيق انتظام الطلب المحلي عند مستويات يمكن للاقتصاد استيعابها مع الحفاظ على الكفاءة والسلامة الاقتصادية ؛

(ج) تعزيز توزيع إقليمي أكثر توازنا للإنتاج وأنشطة الخدمة الاجتماعية كجزء من تعزيز اتفاق الاتحاد والبلديات الحرة .

١٣١- وفيما يتعلق بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية ، وجهت حكومة المكسيك الاستثمار العام صوب إنشاء الوظائف ، مع إعطاء الأولوية لقطاعات الاتصالات والنقل والتنمية الريفية والسكان الشعبيين . وتم على النحو نفسه الحفاظ على الخدمات الاجتماعية الأساسية في التعليم والصحة بل وزيادتها ، على الرغم من الضغوط الناشئة عن الأزمة الاقتصادية على الانفاق العام .

١٣٢- وكان هذا يعني تحديد أنشطة من الجوانب العامة للسياسة الاقتصادية باعتبارها أولويات وهي تقع في نطاق الغنات التالية الواسعة جداً:

(أ) توسيع نطاق البرامج العامة ذات الطابع الاجتماعي ، مع التشديد بصفة خاصة على عمليات التغيير في التعليم ، وتوسيع نطاق خدمات الصحة والضمان الاجتماعي وجعلها لامركزية ، وإنشاء المراكز ، وحماية البيئة وتحسينها ، وتحقيق السلامة في المدن وإقامة العدل ؛

(ب) إعطاء دفعة للتغيرات الهيكلية المتوخاة في النظام الوطني للتمويل ، والنظام الوطني للنقل والاتصالات ، ونظام التنمية التكنولوجية والعلمية ، واستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة ، ودعم تكامل القطاع الصناعي وتحسين قدرته التنافسية ؛

(ج) مواصلة دعم التنمية الإقليمية بواسطة تنفيذ خطط التغيرات الهيكلية الواردة في خطة التنمية الوطنية والخطط الإقليمية والقطاعية المناظرة عن طريق تخصيص موارد للأقاليم وللمشاريع ذات الأولوية .

١٣٣- وينبغي التشديد على أن سياسة تنظيم أسعار المنتجات الأساسية وحفز إنتاجها تساعد على حماية القدرة الشرائية للعمال ، في حين تستفيد الطبقة العاملة أساساً من الحفاظ على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والنقل العام ، والتي تمثل إضافات هامة إلى الأجور الحقيقية . وبالإضافة إلى ذلك ، تستمر برامج المنح الدراسية والتدريب ، ومنح قرض للعاملين لشراء السلع الاستهلاكية ، كما تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز بناء وتحسين الإسكان الشعبي وإنشاء مراكز ترفيهية ورياضية .

١٣٤- وتحتل الأنشطة الرامية إلى تعزيز البرامج المتعلقة بالأغذية والتعليم والصحة والتنمية الحضرية والإسكان والبيئة مكاناً بارزاً في السياسة الاجتماعية .

١٣٥- والغذاء أكثر الاحتياجات الاجتماعية إلحاحاً . وطبقاً للخطوط العامة لبرنامج الأغذية الوطني ، يتم بذل جهود لتعادي هبوط مستويات التغذية بين السكان ، بتعزيز وزيادة فعالية الأنشطة الحكومية المتعلقة بمختلف أجزاء سلسلة الأغذية .

١٣٦- ويتعين أن يزيد نطاق تغطية النظام التعليمي عاماً تلو عام . وفي عام ١٩٨٥ ، كان ٣٥ في المائة من المكسيكيين مشمولين بنشاط تعليمي أو آخر . وكانت أكبر الجهود تتعلق بتحسين نوعية التعليم وتلبية احتياجات أقل المناطق حظاً ، طبقاً للمبادئ الأساسية للثورة التعليمية .

١٣٧- وبقدر ما يتعلق الأمر بالصحة ، ترمي الجهود إلى تعزيز نظام الصحة الوطني والوقاية من أهم الأخطار والاضطرابات التي تؤثر على السكان . وإذا لا يغيب هذا عن البال ، فثمة خطوات تتخذ لضمان تحسين التنسيق بين المؤسسات في القطاع الصحي والمؤسسات في القطاع الخاص أو القطاع الاجتماعي للخدمات ويجري تشييد الأنشطة اللامركزية كخطوة في اتجاه إقامة أنظمة صحية للولايات .

١٣٨- وطبقاً للبرنامج الوطني لتنمية الإسكان ، تُعنى سياسة الإسكان بصفة أساسية بتلبية الطلب لدى السكان ذوي الموارد الضئيلة . ويجري تنسيق صياغة سياسات الإسكان الاتحادية ومثيلتها في الولايات ، بتشجيع الأنشطة المتعلقة ببناء مساكن للإيجار مع إتاحة خيار الشراء . ويجري تعزيز قيام الأفراد والمجتمعات المحلية بالبناء مع تقديم معونة مالية ومساعدة تقنية وتبذل جهود لتعزيز نظام التربة والمخاطبات الإقليمية المحمية .

١٣٩- وفي مجال البيئة يتم تعزيز سبل الاقتناع والتنسيق للسيطرة على التلوث المنزلي والصناعي وتلوث السيارات في أموا الأحياء المائثة شأراً ، ويجري الآن استصلاح للمناطق لمكافحة تلوث المياه بالتعاون مع البلديات والولايات . وتعمل شبكات للمرصد الجوي في المناطق الحضرية مع إعطاء الأولوية لمتابعة مستويات التلوث الجوي .

١٤٠- وفيما يتعلق بسياسات التنمية الإقليمية والحضرية ، لا يزال الهدف الأساسي هو إضفاء اللامركزية على حياة البلد وتحسين تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الولايات وإدارات الحكومة الاتحادية . وتمشيا مع المبادئ التي تنظم برنامج التنمية الحضرية الوطني ، يتم تشجيع النمو المتوازن لمدن مختارة متوسطة الحجم وتطوير مراكز التنمية الريفيه بواسطة إنشاء خدمات لدعم الانتاج الزراعي والزراعي - الصناعي .

١٤١- وتنفذ حكومة المقاطعة الاتحادية أنشطتها عن طريق برامج لاعادة التنظيم الحضري وحماية البيئة بغية إدراج هذه المهام في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لمنطقة العاصمة مكسيكو سيتي . ويولي اهتمام خاص للجهود الرامية الى زيادة تقديم الخدمات الأساسية وتحسينها ، لا سيما ما يتعلق منها بشبكات المياه والنقل العام والسلامة العامة .

١٤٢- وتسعى سياسة التنمية الريفيه الى تحسين مستويات رخاء السكان الريفيين على أساس زيادة الانتاج والانتاجية في الزراعة ، وتشجيع المنتجين على تنظيم أنفسهم واستخدام الموارد بصورة اكفا . وتهدف أهم الأنشطة في هذا المجال الى دعم المحاصيل الأساسية ، وهو أمر أساسي في المناطق غير المروية ، بغية تعزيز الاكتفاء الذاتي في الذرة والبقول والقمح والارز . ويتحقق في الوقت نفسه تقدم في تزويد المجتمعات المحلية الريفيه بالخدمات الاجتماعية .

١٤٣- وبغية دعم الانتاج ، زيدت خدمات المساعدة التقنية . وتعمل سياسة الاسعار المضمونة ، التي ترمي الى احداث تحسن في معدلات التجارة لصالح الرقيق ، كخافز للمنتجين وتساعد على تشجيع التغير التقني بواسطة تكثيف استخدام عوامل الانتاج الاساسية .

١٤٤- وركزت الأنشطة ذات الأولوية في اصلاح الزراعي المتكامل على توزيع الاراضي وتنظيم حيازة الأرض . وتُعطى الأولوية في اعادة توزيع الاراضي لتنفيذ القرارات الرئاسية . ويستمر التسليم المادي والرسمي للأراضي للفلاحين بسندات ملكية مضمونة .

١٤٥- ويظل هدف السياسة المتعلقة بالموارد السمكية هو تنويع وزيادة الكميات المصطادة ، وتشجيع تطوير التربية في الأحواض المائية ، والحفاظ على موارد مصائد الأسماك ، والانشاء التدريجي لسلسلة أماكن للتبريد ، وتحسين شبكات التوزيع ، وتشجيع تعاونيات واتحادات صيادي السمك .

١٤٦- وسعت سياسة تحديث التجارة والتمويل العام بالغذية إلى التغلب على أوجه القصور في تمويل المنتجات الموجهة للاستهلاك الشعبي . ويستمر تقديم الدعم لتعزيز الترتيبات الرامية إلى تنظيم وتسويق المواد الغذائية الأساسية ، وتبذل جهود

لتعزيز وتوسيع نطاق الصناعات المدعومة من الولايات ، على أساس مالي سليم ، بتقديم الضرورات الأساسية . وتم تعزيز عرض السلع على الأهالي بواسطة المتاجر في القطاع الاجتماعي ، مع التشديد على السلع المدرجة في طائفة المواد الأساسية .

١٤٧- وتظل سياسة النقل معنية بتشكيل شبكة من الاتصالات المباشرة ، وتلعب السكك الحديدية دوراً متزايداً . ويتم احراز تقدم ببناء محاور طرق مستعرضة وطرق اقليمية ؛ ويُبذل جهد لربط الموانئ والخدمات البحرية بصورة أكثر بالنقل الجوي والبحري ، كخطوة في سبيل تحقيق تكامل جميع أشكال النقل المختلفة .

١٤٨- وفي عام ١٩٨٤ ، وافق البرلمان على أن يخص من انفاق القطاع العام القابل للبرمجة ، أي الانفاق الذي لا يشمل خدمة الديون الخارجية أو المساهمات المقدمة إلى الولايات والبلديات أو الحوافز الضريبية ، نسبة ٢٣,٨ في المائة للتعليم والصحة و١٩,٨ في المائة للتنمية الريفية ومساكن الأسماك والتموين . وعلاوة على ذلك ، تم تجديد برامج انشاء الوظائف ، كبرامج اقليمية هذه المرة ، مع تخصيص مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ مليون بيزوس . وزاد الانفاق لتعزيز التنمية اقليمية بنسبة ٧٠ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٣ .

الموارد المخصصة لأهم الأنشطة في التنمية

الريفية المتكاملة ، ١٩٨٤

<u>الميزانية</u>	<u>النشاط</u>
(ألف مليون بيزوس)	
٢٣	١- الأغذية وتوريد المنتجات الأساسية
٦٠	٢- الصحة والمرافق الصحية البيئية
١٥٠	٣- التعليم والثقافة
١٨	٤- الاسكان ومياه الشرب
١٤١	٥- البنية الأساسية
١١	٦- حيازة الأراضي والاصلاح الزراعي
٢,٥	٧- التنظيم
٤٩٠	٨- التمويل والتأمين الريفي
٣٣	٩- التدريب والدعم التقني والبحوث
٩٧	١٠- عوامل الانتاج وحماية النبات والحيوان
١٥٠	١١- حماية وانشاء الوظائف
١٥٤	١٢- التسويق والتخزين
١ ٣٣٩,٥	المجموع

برامج حماية الأجور والقوة الشرائية
للعمالين ، ١٩٨٤

<u>الأنشطة</u>	<u>الميزانية</u> (ألف مليون بيزوس)
١ - إنتاج المنتجات الأساسية وتوريدها	٢٠٠
٢ - التعليم والثقافة والترفيه والرياضة	٢٠٠
٣ - المنح التدريبية	٦
٤ - الصحة والضمان الاجتماعي	٢٣٠
٥ - الاسكان	٢٥٧
٦ - البرامج الاقليمية للعمال	١٥٠
٧ - صندوق تعزيز وضمان مستوى معيشة العاملين	٨
٨ - صندوق الضمان والخم للجمعيات التعاونية والمصرف الوطني لمصايد الاسماك والموانئ	١٠
٩ - صندوق الضمان والحوافز للصناعات المتوسطة الحجم والصغيرة	٦٠
١٠ - المناطق المحمية الاقليمية	٢
١١ - البنية الأساسية الحضرية (لا سيما مياه الشرب وشبكات المجاري)	٣٠
١٢ - المواقع والاثار التاريخية	١
المجموع	١ ٢٥٤

١٤٩- وفي عام ١٩٨٧ خصصت الحكومة الاتحادية ٢٤ في المائة من الميزانية القابلة للبرمجة للتنمية الاجتماعية (التعليم والصحة والعمل) ، و٨,٧ في المائة للتنمية الريفية ، و١,٥ في المائة لمصايد الاسماك ، و٥,٧ في المائة للتجارة والتمويل ، و٥,٢ في المائة للتنمية الاقليمية والحضرية .

١٥٠- وتقدم منظمات العمال بأنواعها المختلفة والمتصلة بالأنشطة الانتاجية في المدينة والريف مساهمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتبرز من بينها رابطات حائزي الاراضي في المجتمعات المحلية ، والجمعيات التعاونية ، ونقابات التجار ، ومصارف الادخار ، وجمعيات تبادل المنفعة ، وجمعيات الاعتماد على الذات ، ومنذ وقت أحدث المؤسسات التابعة للنقابات العمالية . ويمكن أن يقال ان جميع هذه الأشكال من التنظيم الاجتماعي قد اسهمت في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المكسيك .

١٥١- وفي اشارة خاصة إلى القطاع الاجتماعي من الاقتصاد تنص المادة ٢٥ من الدستور على أن "يستحدث القانون آليات لتيسير وتنظيم وزيادة النشاط الاقتصادي في القطاع الاجتماعي: أي المؤسسات الجماعية ومنظمات العمال ، والجمعيات التعاونية ، والمجتمعات المحلية ، والمؤسسات التي تعود كلياً أو جزئياً إلى العمال ، وبصفة عامة جميع أشكال التنظيم الاجتماعي للإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك للسلع والخدمات الضرورية اجتماعياً" .

١٥٢- وعلى أساس هذه المادة ، يُعرّف القطاع الاجتماعي من الاقتصاد بأنه كل مجموعة الوحدات الاقتصادية التي تعود في معظمها أو بصفة حصرية إلى العمال في المدن أو الريف والمنظمة بغرض انتاج أو تحويل أو تسويق أو توزيع السلع والخدمات الضرورية اجتماعياً . وفي المكسيك الآن عدد كبير جداً من الوحدات الاقتصادية التي تتطور على أساس أشكال التنظيم الاجتماعي للإنتاج . ويُقدّر في الواقع أن هناك قرابة ٢٥ ٠٠٠ من قرى المُشاع ، و٢ ٠٠٠ مجتمع محلي ، و٨ ٠٠٠ جمعية تعاونية ، و٣٨٠ مؤسسة لنقابات العمال .

١٥٣- وقد حددت الحكومة المكسيكية لنفسها مهمة تشجيع المشاركة النشطة والمتزايدة للمنظمات الاجتماعية في المدينة والريف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المكسيك وتعزيز مساهمتها في انشاء الوظائف وزيادة الإنتاج في مجالات الأهمية ذات الأولوية للتنمية الوطنية ، بهدف تيسير المشاركة العادلة لأعضائها في مكاسب العملية الإنتاجية ، حتى تزيد الملكية الخاصة بالعمال .

١٥٤- وسيطرد هذا التقرير الآن لإبلاغ اللجنة بأهم الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومة الاتحادية لتشجيع الأنشطة الإنتاجية للقطاع الاجتماعي خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ .

١٥٥- ففي الوحدات الاقتصادية للزراعة في القطاع الاجتماعي ، تم تقديم أنواع مختلفة من الدعم للمنتجين فيما يتعلق بالبحث والتدريب والمساعدة الفنية والتمويل وتم تعزيز التنسيق بين الهيئات العامة التي تؤثر على المناطق الريفية . وكما أن الأنشطة التالية أهمية خاصة:

البنية الأساسية والإنتاج في مجال الزراعة

١٥٦- خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، أدخل الري إلى ٣٦٩ ٠٠٠ هكتار ، ويقدر أن مساحة ٢٥٦ ٠٠٠ من هذه الهكتارات قد استحوذت عليها قرى المُشاع والمجتمعات المحلية . واستفادت منها ٧٦ ٠٠٠ أسرة ريفية . كما أن الأشغال كانت تجري في قرابة ٤١٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي غير المروية واتخذت خطوات لاستصلاح ١٥٣ ٠٠٠ هكتار .

(١) وفيما يتعلق باستغلال وميانة المناطق المروية ، فقد كانت تستغل في عام ١٩٨٣ مساحة ٤ ملايين هكتار تقريباً ، منها ٢,٢ مليون هكتار من الأراضي المملوكة على الشيوع . وفي عام ١٩٨٦ ، كان الري يشمل ٦,٢ مليون هكتار ، يُقدَّر أن مساحة ٣,٢ مليون هكتار منها تمثل قرى مُشاع ومجتمعات محلية ؛

(ب) وعقدت مؤخراً عدة اتفاقات مع القطاع الاجتماعي بهدف دعم مختلف الخطوات الرامية إلى تحسين الإنتاج وإدماج الأنشطة وزيادة الامدادات والرخاء . وللاتفاق المتعلق بدعم استكمال المرافق الأساسية الريفية غير المستخدمة واستخدامها العملي أهمية خاصة ، وتهدف الخطوات المتخذة بمقتضى هذا الاتفاق إلى تعزيز أشغال الري الصغيرة والبنية الأساسية في المناطق غير المروية ، والصناعة - الزراعية ؛

(ج) ومن خلال مؤسسة الخدمات الاجتماعية المحدودة متقدم خدمات لدعم انتاج المحاصيل الأساسية في الوحدات الاقتصادية في القطاع الاجتماعي الريفي ، ويشمل ذلك مساحة يبلغ متوسطها السنوي ٥٠٠ ٤٧٥ هكتار خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦ .

التمويل

١٥٧- ظل تمويل الإنتاج جزءاً أساسياً من استراتيجية تنمية القطاع الاجتماعي . واهم المؤسسات التي تقدم التمويل للقطاع الاجتماعي الريفي هي مصرف الائتمان الريفي وامناؤه (المصرف الاستثماري للمناطق المروية ، والمصرف الاستثماري للقروض للمناطق المروية وغير المروية ، وصندوق أشغال البنية الأساسية الريفية) والصناديق المنشأة للزراعة والمصرف الوطني لمصايد الأسماك والموانئ .

١٥٨- ويعمل المصرف الوطني للائتمان الريفي بصفة أساسية مع المذتجين في القطاع الاجتماعي ، الذين يوجه إليهم في كل عام قرابة ٨٥ في المائة من موارده . وفيما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٦ ساعد هذا المصرف بالقروض قرابة ٦,٥ مليون هكتار في المتوسط سنوياً ، منها ٥,٧ مليون هكتار من قرى المُشاع والمجتمعات المحلية .

١٥٩- ويشدّد المصرف الاستثماري لأشغال البنية الأساسية الريفية أشغال التنمية الريفية في المناطق المروية والمزارع المعتمدة على الأمطار إلى جانب الأشغال ذات النفع الاجتماعي وذلك لإنجاح برامج القروض . وخلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، خصص المصرف من مجموع موارده المستعملة ٢٣,٦ في المائة لتنمية المناطق غير المروية ، و ٢٨,٧ في المائة لتنمية المناطق المروية و ١٦,٨ في المائة لخدمات الرفاه الاجتماعي و ٢١,٥ في المائة للبنية الأساسية لتربية المواشي .

١٦٠- وخصص المصرف الوطني لمصايد الأسماك والموانئ قرابة ٦٥ في المائة من تمويله للجمعيات التعاونية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ .

١٦١- وشهد تموز/يوليه ١٩٨٧ بدء البرنامج المالي والتأميني المتكامل للريف ، الذي يهدف إلى ضمان توريد الأغذية ورفع مستويات معيشة الفلاحين بزيادة الأموال الموجهة إلى الزراعة ، وتربية الماشية والصناعة الزراعية عن طريق تنشيط مخططات التأمين وخفض معدلات الفائدة على القروض الموجهة للإصلاح ، مما سيحقق فائدة للقطاع الريفي .

توزيع الأراضي وتنظيم حيازة الأراضي

١٦٢- وفيما بين ١٩٨٣ و١٩٨٦ ، تم نشر ٤٢٤ ١ قراراً رئيسياً سُلّم بمقتضاها ٤ ملايين هكتار إلى ١٣٢ ٠٠٠ فرد من قرى المُشاع .

١٦٣- وفيما يتعلق بتنظيم حيازة الأراضي ، تم خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ تسليم ١٩ ٠٠٠ مجموعة سندات تملك أساسية إلى قرى المُشاع والمجتمعات المحلية الريفية ، تحمي ملكية ٤٥ مليون هكتار .

المساعدة التقنية والتدريب

١٦٤- تم خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ تقديم المساعدة التقنية للإنتاج ، والمرافق والصحة ، وتدابير صيانة التربة ، وإعادة التشجير وغير ذلك إلى ١٦ مليون منتج سنوياً ؛ وينتمي عدد يقدر بـ ١٠١ مليون من هؤلاء إلى القطاع الاجتماعي الريفي .

١٦٥- وخلال الفترة نفسها عُقدت ١٣ ٠٠٠ دورة لصالح ٤٤٧٠٠٠ فرد من قرى المُشاع والمجتمعات المحلية الريفية ، تناولت التدريب الزراعي ، والإدارة الريفية ، وتعزيز التعاونيات وتشجيع التنمية الريفية .

١٦٦- وفي الحالة الخاصة المتعلقة بدعم الصناعة الزراعية ، قدم المشروع الاستراتيجي الوطني لتنمية الصناعة الزراعية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ خلال عام ١٩٨٦ مشورة تقنية وبنى أشغلاً للبنية الأساسية لصالح ١٦٩ مؤسسة تنتمي إلى قرى المُشاع والمجتمعات المحلية الريفية ، كان من أبرزها معامل تغليف اللحوم ، ومراكز تخزين الخبوط ، ومؤسسات نشر الأخشاب .

١٦٧- وعلاوة على ذلك ، ففي خلال عام ١٩٨٦ قُدِّمت المساعدة إلى ٦٥ وحدة للصناعة الزراعية الدسوية حتى يتسنى لها من خلال دعم مشاريع الإنتاج المدر للربح والمساعدة التقنية والتنظيم السليم أن تتوطد وأن تتيح عمالة مجزية للنساء اللائي لا ينتمين إلى قرى المُشاع وأن تساعد في الوقت نفسه على الاستغلال الصناعي لإنتاج قرى المُشاع .

١٦٨- وبغية مساندة السياسات والبرامج الرامية إلى دعم مؤسسات القطاع الاجتماعي العمالية الحضرية ، فقد ظلت هيئات عامة مختلفة تعمل بالاشتراك مع المنظمات العمالية في المجالات التالية:

١٦٩- في إجراء تحليل للتشريعات والمعايير والأنظمة السارية التي تؤثر على مختلف جوانب القطاع الاجتماعي ، بهدف وضع مرسوم محدد يتضمن الاعتراف بأنشطة المؤسسات التابعة للنقابات العمالية والمهنية وتوجيه هذه الأنشطة .

١٧٠- في تنفيذ السياسات العامة من قبل الائتمان لغرض مباشر هو دعم القطاع الاجتماعي العمالي . ومن أمثلة ذلك إتاحة تمويل يبلغ مجموعه ٥ ملايين بيزوس عن طريق المصرف العمالي لمشاريع مختلفة في عام ١٩٨٥ أو فتح ائتمانات بأسعار تفضيلية لصالح "المؤسسات الصغيرة" .

١٧١- وهذه أنشطة ذات أهمية خاصة تعزز تسويق وتمويل المنتجات الأساسية ، أو ترتبط بالتدريب لمؤسسات العمال وإدارتها ، أو تتعلق بالمساعدة التقنية .

توريد المنتجات الأساسية وتسويقها

١٧٢- تعزيز أو إنشاء متاجر تابعة للنقابات العمالية . تم تقديم الدعم في ١٩٨٤ لتسهيل ١٥٣ متجراً ؛ وفي عام ١٩٨٥ كان الرقم ٢٥٣ واستفادت حوالي ٢٩٠ ٠٠٠ أسرة . ويعمل في الوقت الحالي ٤٠٠ متجر تابعة للنقابات العمالية ، تفيد قرابة ٣٥٠ ٠٠٠ أسرة بتقديم مواد أساسية للاستهلاك بيسر وبأسعار رخيصة .

١٧٣- وأتاحت الشركة الوطنية للاحتياجات الشعبية الخدمات الاستشارية والتدريب الفني لمتاجر النقابات العمالية .

١٧٤- وقدمت الشركة الوطنية للاحتياجات الشعبية قروضاً مباشرة لمتاجر النقابات العمالية حتى نسبة ٧٥ في المائة من رأس المال اللازم لإقامتها ، مما زاد من قدرة المنظمات النقابية على إنشاء شبكات التوزيع الخاصة بها .

١٧٥- وفي عام ١٩٨٥ باعت شركة تشجيع المتاجر الصغيرة ، عن طريق فروعها الـ ٣٢٨ في المكسيك ، منتجات أساسية بأسعار الجملة لتمويل قرابة ١٤٥ ٠٠٠ عميلاً ، من بينهم ٩٠٠ نقابة عمالية مشتركة في البرنامج الوطني للإدارة الذاتية ، مما يفيد ١٥ ٠٠٠ من مجموعات المستهلكين . وفي عام ١٩٨٦ مدّ نطاق هذه الأنشطة إلى ٢٠٠ نقابة عمالية أخرى و ٩ ٠٠٠ مجموعة أخرى للشراء الجماعي ، مما أتاح انتظام توريد السلع الاستهلاكية العامة بأسعار منافسة .

التدريب

١٧٦- ونُفِذَت أنشطة ترمي إلى تدريب الأشخاص المسؤولين عن إدارة مؤسسات العمل على مواضيع من قبيل تمويل هذه المؤسسات ، والقانون من حيث تأثيره على القطاع الاجتماعي ، واتخاذ القرارات . ويجدر التنويه بالأنشطة التي نُفِذَت بواسطة حلقة للتدارس لتدريب فنيين استشاريين للمؤسسات في القطاع الاجتماعي على اختيار وتقييم ووضع مشاريع الاستثمار في المؤسسات المتوسطة والصغيرة . وتم الشروع أيضا في إعداد مواد دراسية عن مواضيع فنية واقتصادية لاستخدامها في برامج التدريب لصالح القطاع الاجتماعي العمالي .

١٧٧- وتم إحراز تقدم خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٨٦ في التنمية المتكاملة للجمعيات التعاونية . وكان مجموع عدد التعاونيات المسجلة خلال هذه الفترة ١٩٨ ٢ ، تضم ٩٨ ٠٠٠ عضو . وكان من بينها ١ ٢٩٦ تعاونية إنتاجية ، تتيح ٤٨ ٠٠٠ وظيفة ، و٩٠٢ من التعاونيات الاستهلاكية تضم ٥٠ ٠٠٠ عضو مستفيد .

١٧٨- ويبرز من أنشطة دعم تنمية القطاع التعاوني ما يلي:

١٧٩- مُنحت خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ قروض داعمة بلغت قيمتها ٧٦ ٢٠٠ مليون بيرو .

١٨٠- وقدمت ١ ١٠٠ استشارة لدعم الإدارة الذاتية في وحدات الإنتاج والتوزيع في القطاع التعاوني ، كان بعضها فنياً ، وبعضها بشأن مسائل تتعلق بالتنظيم والإدارة .

١٨١- وشنّت حملات لتشجيع البناء بالاعتماد على النفس ودعم التعاونيات الغذائية . وفي هذا الصدد ، فإن إنشاء مراكز تضم مخزونات من المواد قد أتاح لمختلف المنظمات التي تقوم بالبناء لصالحها إمكانية الوصول إلى الموارد والمواد الإقليمية وأهم في خفض الأسعار ورفع نوعية المواد المعنوية . وقُدِّم لهذه المنظمات التدريب والمشورة الفنية لتشجيع استعمال تدابير السلامة والتكنولوجيا الملائمة في عملياتها للتشييد . وهكذا ، ففي خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ أنشئ أكثر من ١ ٠٠٠ تعاونية إسكانية ، بعضها يضم مستهلكين ويضم بعضها منتجين .

١٨٢- وفيما يتعلق بالتعاونيات الريفية ، وبغية الإسهام في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتشجيع الفلاحين على تنظيم أنفسهم ، أنشئ ما مجموعه ٢٠٣ جمعية من هذا النوع ، مما أتاح لأعضائها الاستفادة من خدمات ودعم المؤسسات في مجال المساعدة التقنية والتدريب والتمويل .

١٨٣- وشجعت الأنظمة الرامية إلى تعزيز تنظيم تعاونيات الصيد في مجالي الانتاج والتسويق . وبالإضافة إلى ذلك ، وبغية توطيد وتعزيز هذا النوع من العمل التعاوني ،

نُفذت برامج ترمي إلى دعم الأنشطة التنظيمية ووضع تنظيمات قانونية . وفي خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦ أقيمت ٢٧٤ تعاونية للمصيد ضمت ١٢ ٠٠٠ عضو ؛ وقدم التدريب إلى ٥٩ ٠٠٠ صياد سمك ، واستخدمت ٢٢ سفينة تدريب وثلاثة مراكز تدريب .

١٨٤- وتم إبرام ٩٢ عقداً مع القطاع الاجتماعي للترخيص باستخدام سفن تابعة لمؤسسة المنتجات السمكية المكسيكية ، ولتأجيرها أو شرائها لصالح منظمات القطاع الاجتماعي .

١٨٥- ووضعت أنشطة واتفاقات مع حكومات ولايات دورانغو وغيريرو ، وكيريتارو ، وتلاكالا بشأن إقامة أجهزة تابعة للولايات لتقديم الدعم الفني والمالي إلى مؤسسات في القطاع الاجتماعي . ففي غيريرو أنشئ في نيسان/أبريل ، كجزء من اتفاق للتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية ، معهد تنمية مؤسسات القطاع الاجتماعي في ولاية غيريرو ، إلى جانب صندوق تمويل وضمان لتطوير مؤسسات القطاع الاجتماعي . وفي تلاكالا ، وبغية استحداث أنشطة بديلة لاعادة استخدام البنية الأساسية العاطلة التابعة لهذا القطاع في تلك الولاية ، اتفق مع حكومة الولاية على تنفيذ مسح للأنشطة الانتاجية في البلدان القائمة ، وتوضع حالياً مشاريع محددة للعثور على حلول للمشاكل . وأسفرت الدراسات عن جدوى وضع برنامج لانتاج الزهور في الدفيئات . وتعمل الحكومة الاتحادية أيضاً بالتعاون مع حكومة الولاية على تحويل وتوسيع أحد مصارف الائتمان الموجودة لاقامة مؤسسة تقدم الحوافز المالية للأنشطة الانتاجية في القطاع الاجتماعي في تلاكالا وفي ولاية كيريتارو تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء لجنة لدعم القطاع الاجتماعي في الاقتصاد وسيمد نطاق القدرة الفنية والمالية لصندوق ضمان الصناعة الصغيرة لتحويله إلى مصرف استثماري للتمويل والضمان لصالح مؤسسات القطاع الاجتماعي . وفي دورانغو ، ولنفس الهدف المتمثل في تشجيع تنمية الانتاج في القطاع الاجتماعي ، تم الاتفاق على تنفيذ مشروع لمحاجر الرخام في لاغوانا . وسيفيد هذا الاستثمار ٣ ٠٠٠ عضو من ١٢ قرية مُشاع ، مجتمعين في ثلاث من رابطات قرى المُشاع في المنطقة .

١٨٦- وبقية إكمال هذه الأنشطة ولتحقيق هدف مباشر هو زيادة القدرة التقنية للمكسيك لتشجيع ودعم تنمية القطاع الاجتماعي في الاقتصاد ، تعتمد الحكومة على التعاون التقني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية .

١٨٧- وعن طريق اتفاقات التنسيق تُقدم المساعدة التقنية إلى المنظمات الاجتماعية وحكومات الولايات الاتحادية . وتحقيقاً لهذا الغرض جرى التعاون في وضع برامج ومشاريع وأنظمة محددة لتشجيع المؤسسات والوحدات الاقتصادية للقطاع الاجتماعي . ويُقدم أيضاً إسهام للتدريب التقني للموارد البشرية اللازمة للتنفيذ الفعال لبرامج القطاع الاجتماعي وبرامج القطاع العام الداعمة لها .

باء - الحق في الغذاء الكافي

١٨٨- ينص البند الفرعي العشرون من المادة ٢٧ من الدستور على أن "تعزز الدولة ظروف التنمية الريفية المتكاملة بهدف استحداث العمالة وضمان الرخاء لسكان الريف واشتراكهم واندماجهم في التنمية الوطنية ؛ وتشجع الدولة أنشطة الزراعة وتربية الماشية وتحرير الغابات لتحقيق الاستفادة القصوى من الأراضي ، بإتاحة أشغال البنية الأساسية ، والمواد ، والقروض ، وتقديم خدمة للتدريب والمساعدة التقنية . وتصدر أيضاً تشريعاً تنظيمياً لتخطيط وتنظيم الإنتاج الزراعي ، وتصنيعه وتسويق المنتج ، معتبرة إياها من الصالح العام" . وتخص المادة ٢٨ من الدستور على أن "يرسي القانون أساساً لإعلان الأسعار القصوى للسلع ، أو المواد ، أو المنتجات التي تعتبر ضرورية للاقتصاد الوطني ولاستهلاك الجمهور ولوضع طرق توزيع السلع والمواد والمنتجات المذكورة بغية تفادي عمليات الوساطة غير الضرورية أو المفرطة المفضية إلى حالات نقص وإلى زيادات في السعر . ويحمي القانون المستهلكين ويشجعهم على تنظيم أنفسهم لتحسين رعاية مصالحهم" .

١٨٩- وترسي المادة ٢٧ من الدستور الظروف التي تنظم الملكية في هذا النظام الاقتصادي وتتضمن دعماً للتنظيم الاجتماعي للمكسيك . وتؤكد أحكام الدستور المكسيكي حقوق الأمة في الأرض والماء وأن تصدر الملكية الخاصة فيهما هو عن طريق تحويل الملكية من الأمة نفسها ويؤكد أيضاً تبعية الملكية الخاصة للاعتبارات الاجتماعية وأن الإمكانية متاحة للأمة لغرض سبل العمل التي يملئها الصالح العام .

١٩٠- ويعترف في المكسيك بالأشكال المختلفة من الملكية ، حسب الشخص أو الكيان الذي تعتبر تابعة له ؛ وهكذا فهناك ملكية عامة ، وملكية خاصة ، وملكية اجتماعية . ولأسباب تاريخية ، تخضع الملكية في المكسيك لضوابط معينة ؛ من بينها القيد الوارد على امتدادها ، والذي يحدده القانون نفسه . وهكذا يحمي القانون الحيازات الصغيرة شريطة استقلالها وتؤيد الدولة بناء على هذا الاقتراح تعزيزها وتنميتها . وبالإضافة إلى ذلك ، توجد في المكسيك قرى المُشاع والمجتمعات المحلية ، وهي أشكال من الملكية الجماعية التي تخضع لتنظيمات خاصة لحمايتها .

١٩١- وفي هذا السياق ، فإن قانون الإصلاح الزراعي الاتحادي ، الذي يتضمن تنظيمات مستمدة من المادة ٢٧ من الدستور ، يضع على عاتق السلطة التنفيذية الاتحادية مسؤولية "تحديد الوسائل التقنية المناسبة لتشجيع واستغلال وتحسين الاستفادة من إنتاج وموارد قرى المُشاع والمجتمعات المحلية والمراكز السكانية والمستوطنات الجديدة بغية النهوض الاقتصادي والاجتماعي بالسكان الريفيين" .

١٩٢- وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي ، يهدف قانون تعزيز الزراعة إلى حفز الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات المكسيك ورفع مستويات سعيشة السكان الريفيين . وبغية تحقيق هذا الهدف ، تنص المادة ٤ من القانون نفسه على أن تراعي الخطة الوطنية لتنمية الزراعة وتربية الحيوانات والغابات الاستخدام المناسب للموارد المتاحة في المناطق المروية وغير المروية والبيئة الريفية بصفة عامة ، وأن تكون الأولوية فيها لتلبية الاحتياجات الغذائية للشعب المكسيكي .

١٩٣- وقد أنشأت الدولة في المكسيك مؤسسات وبرامج لتعزيز الحق في الغذاء الكافي ، وضمان استمرار الجهد الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، معتبرة أن التغذية الكافية لسكان المكسيك ، بالإضافة إلى كونها التزاما اجتماعيا ، فإنها جوهرية للتنمية الجسمانية والذهنية الطيبة للسكان . ولهذا السبب فقد أدرجت حكومة الجمهورية السياسة الغذائية في خطة التنمية الوطنية ، والخطة القطاعية المناظرة ، وبرنامج الأغذية الوطني .

١٩٤- وكان تنفيذ إصلاح زراعي جذري أحد المطالب الأساسية للحركة الثورية التي بدأت في عام ١٩١٠ . ومن هنا لم يكن الإصلاح الزراعي في المكسيك عملا من أعمال السياسة القصيرة الأجل بل عملية اجتماعية طويلة الأمد . وهي بدون شك أحد الأسباب الأساسية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في المكسيك خلال هذا القرن .

١٩٥- وقد توقفت إعادة توزيع ملكية الأراضي ، التي بدأت خلال الثورة ، ولكن معظم التغيرات في ملكية الأراضي جرت بين ١٩٢٧ و ١٩٣٩ .

١٩٦- وفي عام ١٩١٠ ، وهي السنة الأخيرة من حكم الطاغية بورفيريو دياز ، كان ١ في المائة من السكان يملكون ٩٧ في المائة من مجموع الأرض في المكسيك . وكانت الأملاك العقارية الكبيرة (المزارع الشاسعة) تمثل نظاما كاملا من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجائرة . وعندما انتصرت الثورة ، وضع دستور عام ١٩١٧ ، في مادته ٢٧ ، الأسس القانونية والسياسية لتنفيذ الإصلاح الزراعي .

١٩٧- وصار الإصلاح على هدي ثلاثة أنماط رئيسية: ردّ أراضي المُشاع أو إعطاؤها هبة للقرى أو المجتمعات المحلية الريفية ، ووهب الأراضي لإنشاء قرى المُشاع وتنمية الملكية الزراعية الخاصة الصغيرة .

١٩٨- وينقسم مجموع الأراضي المسجلة في الإحصاء العام إلى نصفين ، شأنه شأن المساحة المروية ، بين الشكليين الرئيسيين لحيازة الأراضي . وتشغل قرى المُشاع البالغ عددها ٢٥ ٠٠٠ مساحة ٩٢ مليون هكتار ، أو ٤٧ في المائة من مساحة الأراضي ،

٢٠٤- وإذا لا يغيب هذا عن البال فثمة محاولة تبذل لتحقيق الأهداف التالية:

- (أ) توزيع جميع الأراضي التي يمكن التصرف بها قانونا ؛
- (ب) منح تأمين قانوني لمختلف أشكال حياة الأرض ؛
- (ج) تعزيز الهيكل الداخلي للجماعات الفلاحية ، والتغلب على مشكلة المزارع بواسطة التنظيم الزراعي وتعزيز الإفادة الكاملة من الموارد الطبيعية للقوى الزراعية لضمان بلوغ العدالة الاجتماعية في الريف وإرساء الأساس لزيادة الإنتاج ؛
- (د) تعزيز الزيادات في العمالة المنتجة ، وفي أجور العمال الريفيين وفي دخول الوحدات الزراعية ، وهو شرط أساسي لتمكين سكان الريف من مستويات الرخاء التي يستحقونها ومن ثم للحد من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المدينة والريف .

٢٠٥- وعلى النحو نفسه تعزز الحكومة ، بالتوازي مع سياستها الزراعية ، برامج لتوطيد ومد نطاق البنية الأساسية الريفية ، لا سيما في المساحات غير المروية ، لا تقتصر فقط على البنية الأساسية الاجتماعية لزيادة وتحسين خدمات الصحة والتعليم والإسكان والترفيه بل تمتد أيضا لتوسيع نطاق البنية الأساسية الاقتصادية ، بما تتضمنه من أشغال الري الصغيرة والطرق والنقل وكهربة الريف ، إلى جانب إحداث توسع في الدعم المالي وبصفة عامة في جميع الأنشطة التي تساعد على اجتذاب سكان الريف كليا إلى عملية التنمية الوطنية .

٢٠٦- وبغية تصحيح المفارقات بين الأنشطة الزراعية وبقية الاقتصاد ، تبذل محاولة لتعزيز معدلات تبادل تجاري أكثر إنصافا بين قطاعات الاقتصاد ، ستتيح استثمار المناطق الريفية . كما اعتمدت أنشطة ترمي إلى توسيع نطاق وزيادة إنتاج الأغذية الأساسية للاستهلاك ، في المساحات غير المروية في المقام الأول .

٢٠٧- وقد بذل في الواقع جهد هائل للقضاء على الاتجاه غير المواتي للريف المكسيكي في العلاقات الاقتصادية بين الريف والمدن بواسطة تحديد الأسعار المضمونة للمنتجات الزراعية بصورة مناسبة زمنيا ومرنة . كما وضع في الاعتبار لدى تحديد الأسعار ، بالإضافة إلى مراعاة الزيادات في تكلفة الإنتاج ، معدل التضخم والزيادة في الحد الأدنى للأجور . وحافظت أسعار البقول والأرز والصويا والقرطم وبذور القطن على مستوى من الزيادة يماثل مستوى هذين المؤشرين ، في حين حصلت الذرة والسرغوم وعباد الشمس على زيادات أكبر كحافز لزيادة الإنتاج والحد من الواردات . ورغم أن السمسم ولب جوز الهند محصولان يستخدمان في الصناعة ويحافظان على أسعار السوق ، فقد حدد سعر مضمون لحماية المنتجين في حالة حدوث هبوط بسبب المضاربة في الصناعات التي تستخدمهما .

٢٠٨- ولمواجهة مشكلة المزارع الصغيرة ، فقد شجعت الحكومة على تجميع قرى المشاع والمجتمعات المحلية لتشكيل وحدات تنمية ريفية تتيح تحسين استخدام المسوار الطبيعية . وفي المكسيك حوالي مليوني مزرعة صغيرة يملكها أفراد من قرى المشاع أو صغار الملاك .

٢٠٩- وفي نهاية عام ١٩٨٦ كانت المكسيك تحتل المركز السادس في العالم في عدد الهكتارات المروية - قرابة ٥,٥ مليون هكتار . وكان هناك ما مجموعه ٢٧٠ سدا لحجز المياه ، تتيح قدرة تخزين للمياه مجموعها ١٢٦ ٠٠٠ مليون متر مربع . وكان هناك أيضا ٣٠ ٠٠٠ بئر عاملة للري . وفيما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ افتتح ري ٣١٦ ٠٠٠ هكتار ، أفادت ٦٢ ٨٠٠ أسرة . وخلال الفترة نفسها زينت حدود الزراعة بـزراعة محاصيل مختلفة في نصف مليون هكتار من الأراضي في المناطق غير المروية ، أفادت ٢٥ ٠٠٠ أسرة ريفية .

٢١٠- وفي السنة الزراعية ١٩٨٥ جرى حصد الزرع في ١٣,٩٨ مليون هكتار ، في حين ارتفع الرقم في عام ١٩٨٦ إلى ١٢,٧٧ مليون هكتار . وفي عام ١٩٨٥ ، تم إنتاج ٢٩,٥٦ مليون طن من أهم عشرة محاصيل غذائية ، و ٢٥,٥٤ مليون طن منها في عام ١٩٨٦ ، وكان الهبوط يرجع بصفة أساسية إلى الظروف الجوية المعاكسة .

الإنتاج الزراعي

(آلاف الأطنان والكيلوغرامات حسب الفرد)

المحصول	وحدة القياس	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الذرة						
الإنتاج	الأطنان	١٠ ١٢٩	١٣ ٠٦١	١٢ ٩٣٢	١٣ ٩٦٢	١٣ ٦٠٠
الواردات	الأطنان	٢٥٠	٤ ٦٤٥	٢ ٤٢٨	١ ٦٧٥	٢ ٦٠٠
المصادر	الأطنان	١	-	-	-	-
الاستهلاك للفرد	كغم	١٤٢	٢٣٦	١٩٨	١٩٦	١٩٦
البقول						
الإنتاج	الأطنان	٩٤٣	١ ٢٨٢	٩٧٤	١ ٠٤٩	١ ٠٨٣
الواردات	الأطنان	١٤٧	١	لم يذكر	١٤٤	٢٠٠
المصادر	الأطنان	٢٠	٤١	١٣٠	لم يذكر	-
الاستهلاك للفرد	كغم	١٥	١٧	١٢	١٥	١٦

المحصول	وحدة القياس	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الارز						
الإنتاج	الاطنان	٣٣٧	٢٧٥	٣١٩	٥٣٥	٤٠٦
الواردات	الاطنان	٢٢	لم يذكر	١٧٠	١٥٦	-
المصادر	الاطنان	لم يذكر	لم يذكر	لم يذكر	لم يذكر	لم يذكر
الاستهلاك للفرد	كغم	٥	٤	٦	٩	٥
القمح						
الإنتاج	الاطنان	٤ ٤٦٣	٣ ٤٦٠	٤ ٥٠٦	٥ ٢١٣	٤ ٣٤٧
الواردات	الاطنان	٣١١	٤٠١	٣٤٤	٢٣٠	-
المصادر	الاطنان	٢	لم يذكر	١	لم يذكر	-
الاستهلاك للفرد	كغم	٦٥	٥١	٦٢	٦٩	٥٣
السم						
الإنتاج	الاطنان	٣٢	٨٧	٦١	٨٣	٦٧
الواردات	الاطنان	-	-	-	-	-
المصادر	الاطنان	٢٨	٢٥	٥٧	٢٢	٣٩٠
الاستهلاك للفرد	كغم	لم يذكر	١	لم يذكر	١	-
القرطم						
الإنتاج	الاطنان	٢٢١	٢٢٧	٢٠٩	٢٣٣	٢٨٠
الواردات	الاطنان	-	-	-	-	-
المصادر	الاطنان	-	-	-	-	-
الاستهلاك للفرد	كغم	٣	٤	٣	٣	٣
الصويا						
الإنتاج	الاطنان	٦٤٨	٦٨٦	٦٨٥	٩٤٠	٦٣٣
الواردات	الاطنان	٤٨١	٨٣٣	١ ٣٠٨	١ ٢٠٢	١ ١٨٠
المصادر	الاطنان	لم يذكر	لم يذكر	لم يذكر	لم يذكر	-
الاستهلاك للفرد	كغم	١٥	١٧	٢٦	٢٧	٢٢
بذرة القطن						
الإنتاج	الاطنان	٢٨٩	٣٣٥	٤٣٦	٢٢٢	٣٠٠
الواردات	الاطنان	٤	٣٣	٥٦	٦٥	٩٠

المحصول	وحدة القياس	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
بذرة القطن (تابع)						
المصادر	الاطنان	-	لم يذكر	لم يذكر	لم يذكر	-
الاستهلاك للفرد	كغم	٤	٥	٦	٥	٥
السرغم						
الإنتاج	الاطنان	٤ ٧١٧	٤ ٨٤٦	٤ ٩٧٤	٦ ٥٩٤	٥ ٨٦١
الواردات	الاطنان	١ ٦٤١	٣ ٣٣٠	٢ ٣١١	١ ٥٩٥	١ ٢٥٣
المصادر	الاطنان	٨	لم يذكر	لم يذكر	لم يذكر	-
الاستهلاك للفرد	كغم	٨٧	١٠٩	٩٤	١٠٢	٨٦
الشعير						
الإنتاج	الاطنان	٣٩٦	٥٥٧	٦١٩	٥٨٤	٥٨٠
الواردات	الاطنان	٢٧	٨٧	٢٦	٢	٤
المصادر	الاطنان	-	-	-	-	-
الاستهلاك للفرد	كغم	٦	٩	٨	٧	٨

٢١١- وكانت المكسيك بإنتاجها ٢٧٨ ٧٠٠ طن من حبوب البن في عام ١٩٨٦ ثالث أكبر منتج في العالم . والبن هو أحد صادرات المكسيك الهامة . وتعتمد ١٦ ٧٠٠ أسرة ريفية على زراعته .

٢١٢- ويعتمد ٣٠٠ ٠٠٠ عامل في الريف وفي معاصر السكر على إنتاج السكر ويعمل ٧٠ مصنعا للسكر . وفي عام ١٩٨٤ أصبحت المكسيك مرة أخرى مكتفية ذاتيا من السكر ومصدرة جزءا مما انتجت .

٢١٣- وفيما بين ١٩٨٣ و١٩٨٥ ارتفع إنتاج السمك بمتوسط سنوي قدره ٨ في المائة ليصل إلى ٣,٥ مليون طن . وخلال الفترة نفسها زادت منتجات السمك المخصصة للاستهلاك البشري المباشر بمتوسط سنوي قدره ١٢,٨ في المائة وارتفع الإنتاج حسب الفرد من ١٢ كيلوغراما إلى ١٣ كيلوغراما سنويا . و أنتجت أحواض التربية المائية ١٣٦ ٠٠٠ طن في عام ١٩٨٦ ، ويعتبر هذا النشاط من أنشطة الأولوية حيث يمثل طريقة لاستحداث الوظائف وزيادة إنتاج البروتين الحيواني للاستهلاك البشري . وتحتل المكسيك المركز الثامن بين البلدان المصدرة للجمبري في العالم .

٢١٤- ونظراً لارتباطه بتمويل المنتجات الأساسية ، وضعت الحكومة في أوائل عام ١٩٨٢ قائمة طمت ١٧ نوعاً من المنتجات يتم ضمان توريدها بواسطة برنامج انتاج الطائفة الأساسية من منتجات الاستهلاك العام وتوريدها والاشراف عليها ، الذي اتفق عليه بمفلة مشتركة العمال وأرباب الاعمال والحكومة . وفي الوقت نفسه زيدت القدرة الانتاجية التوزيعية للشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية . واجريت اعادة تنظيم لشركة Industrial de Abastos (IDA) وهي شركة شبه حكومية تنظم سوق اللحوم . وعلاوة على ذلك ، تم تحويل الاعانة الممنوحة للذرة لصالح الترتية (الكعك المصنوع من دقيق الذرة) أي أنه بدلا من تقديم الاعانة للمطاحن ولصانعي الترتية ، أصبح من الممكن عرض الترتية للبيع بأسعار منخفضة في الأحياء الفقيرة .

٢١٥- وهناك بمفلة عامة في المكسيك توريد طبيعي للمنتجات الأساسية ، تشجعه منوات بخاء سقوط الأمطار وتكملة الواردات عند الضرورة . وحمت هذا العرض مختلف أساليب التنظيم الموجودة رهن تصرف الحكومة ، ولا سيما الشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية .

٢١٦- ويشمل برنامج الأغذية الوطني انتاج الأغذية الأساسية ، وتوزيعها بأسعار في المتناول ، وتشجيع السكان من أجل التشجيع على عادات غذائية واستهلاكية أفضل .

٢١٧- واحدى الأدوات الأساسية المتاحة للحكومة لتنفيذ سياستها المتعلقة بالأغذية والتوريد هي الشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية ، التي ما فتئت تعمل منذ أكثر من ٥٠ عاماً كأداة لتنظيم توريد المواد الأساسية ، وحفز الانتاج وحماية المستهلكين من الفئات الفقيرة في المجتمع بواسطة أنشطتها لمنع المضاربات ومحاولاتها لتغطية السوق بالمنتجات التي تتكون منها "سلة المشتريات" الأساسية .

٢١٨- وتنفذ الشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية في الوقت الحالي برنامج ترتبط بالتسويق الزراعي ، والتجهيز الصناعي ، وتوزيع الجملة والتجزئة . وهي تعتمد في تنفيذ هذه الأنشطة على نظام شكلته هيئتها الرئيسية وشركاتها الفرعية الست عشرة ، التي تتيح بتكاملها تنسيق سياسات التطوير والتنفيذ لجميع الأنشطة التي تشمل انتاج البنود الأساسية ، وتجهيزها الصناعي ، وتوزيعها واستهلاكها . ومن هذه الشركات شركة التوزيع التابعة للشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية ، وهيئة الألبان المجيزة ، وشركة المستودعات الريفية التابعة للشركة نفسها ، وهيئة تشجيع المتاجر الصغيرة ومركز التسويق التابع للشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية .

٢١٩- وهناك أهمية خاصة لبرامج الترويج الشعبي للالبان و خطة توزيع الالبان التي تديرها الشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية . وتطور هيئة الالبان المجهزة التابعة للشركة الوطنية المذكورة برامج لتشجيع الانتاج والتوريد وتنظيم سوق الالبان .

٢٢٠- وتنفذ هيئة الالبان المجهزة ثلاثة برامج هي:
(أ) برنامج اجتماعي للتوريد ، يفيد ١,٥ مليون شخص في ١٤ ولاية مكسيكية من خلال ١٩٦ عملاً للالبان تتبع الشركة الوطنية المذكورة وتقوم بتوزيع ٣,٥ مليون لتر من اللبن يوميا ؛

(ب) تنظيم السوق ، حيث يجري امداد المتاجر في القطاعين العام والخاص بأنواع مختلفة من الالبان المجهزة ؛

(ج) تشجيع انتاج الالبان ؛ ويدعم هذا البرنامج منتجي الالبان المتوسطين والصغار في المجتمعات المحلية الريفية في ١٣ ولاية مكسيكية . ويُقدّم الارشاد ، بواسطة هذا البرنامج ، لأصحاب مزارع تربية الماشية لكي تنتج ابقارهم كمية أكبر وأفضل من اللبن ؛ وتقديم المشورة الفنية والطبية عن طريق ٣٥ وحدة ارشادية يتصلني فيها الخبراء الفنيون من هيئة الالبان المجهزة لعملية الانتاج بأكملها: منذ مولد أحد العجول حتى جمع الالبان ، ومعالجتها صناعيا وتعقيمها .

٢٢١- وتجمع هيئة الالبان المجهزة أيضا منتجات زراعية وتجهزها وتحسنها لجعل المنتجات الغذائية المشتقة من الماشية أرخص سعراً . وتقدم كدعم اضافي الأدوية ومواد التطعيم والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية بتكلفة زهيدة .

٢٢٢- وفيما يتعلق بتربية الماشية وزيادة القطعان ، فهناك مركز للتنمية الخيئية تابع لهيئة تجهيز الالبان تطبق فيه أحدث التكنولوجيات للحصول على سلالات عالية الانتاج .

٢٢٣- وتضمن هيئة الالبان المجهزة لجميع المنتجين التابعين للبرنامج شراء جميع انتاجهم طوال العام وتدفع لهم الاسعار التي تحددها وزارة التجارة . وستشتري هيئة الالبان المجهزة هذا العام من المنتجين المكسيكيين ٢٣٥ مليون لتر من اللبن ، لكي تُعقم وتباع الى المستهلكين . وسيتم تخفيف جزء آخر وتحويله الى مسحوق ؛ ويمكن استخدامه على فترة زمنية أطول .

٢٢٤- وقد أفادت هيئة الالبان المجهزة هذا العام ١٠٠ ٤٠٠ أسرة ضئيلة الموارد بواسطة توزيع اللبن معاد إذابتها بسعر يقل في المتوسط ٤٠ في المائة عن سعر اللبن المعقم في السوق العادية . وفي عام ١٩٨٧ ، انضم أكثر من ٢٠٠ معمل لبن إلى البرنامج ، فأصبح المجموع ١ ٢٠٠ .

٢٢٥- وفيما يتعلق بالأغذية الأخرى التي تتولى مسؤوليتها هيئة اللبان المجهزة ، بلغ الانتاج ١٤٦ ٠٠٠ طن من الزيوت والدهون ، و ٩٧ ٠٠٠ طن من دقيق الذرة ، و ١٨ ٠٠٠ طن من المعائن المجففة الشرائطية للحساء ، و ١١ ٠٠٠ طن من البسكويت و ١٨٩ ٠٠٠ م من دقيق الذرة . وانتجت شركة MICONSA من جانبها ٤٠٢ ٠٠٠ من دقيق الذرة . وزاد انتاج صناعة المواد الغذائية الأساسية المعانة من الدولة فيما يتعلق بالزيوت والدهون ودقيق الذرة ودقيق القمح خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ .

٢٢٦- وزاد انتاج المكسيك من السكر بنسبة ١,٥ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٦ ، ليلف ٣ ٧٤٦ ٠٠٠ طن ، محافظاً على الاكتفاء الذاتي الذي تحقق من قبل وستيحاً فائضاً للتصدير ومخزوناً استراتيجياً . وفيما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ تحققت زيادة في كمية السكر المنتج بقرابة ٨٥٠ ٠٠٠ طن .

٢٢٧- ومن المهم التنويه بان حمة فروع الشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية وشركة Azucar S.A تمثل عاملاً استراتيجياً في تنظيم وتوريد المواد الغذائية المجهزة الأساسية ، وهكذا ، ففي عام ١٩٨٧ ، استأثرت هذه المؤسسات بقرابة ٢٢ في المائة من انتاج الزيوت ، و ١٦ في المائة من انتاج الدهون ، و ٢٨ في المائة من دقيق الذرة ، و ٦ في المائة من دقيق القمح ، وقرابة ١٧ في المائة من اللبان بمختلف أشكالها ، و ٧ في المائة من المعائن المجففة الشرائطية للحساء و ٧٥,٨ في المائة من السكر .

٢٢٨- وبلغ حجم منتجات الاسماك الجاهزة للاستهلاك البشري في عام ١٩٨٧ أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ طن ، بما يزيد بنسبة ٨ في المائة عن عام ١٩٨٦ ، وكان يتكون من ٢٨,١ في المائة من السمك المجمد . و ٢٥,٥ في المائة من السمك المعلب و ٢٦,٤ في المائة من السمك الجاف المملح أو المجهز بطريقة أخرى . وتشارك الشركات التابعة لكونسورتيوم المنتجات السمكية المكسيكية بنسبة ١٩,٢ في المائة من الاجمالي الوطني من المنتجات السمكية المجهزة و ٤٦ في المائة من منتجات الاسماك المعلبة . وزاد تجهيز المنتجات السمكية للاستهلاك الشعبي ككل في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ بنسبة ٧,٢ في المائة سنوياً في المتوسط .

٢٢٩- واستمرت مسؤولية العمل التنظيمي في مرحلة تسويق الأغذية وتوزيعها على عاتق المؤسسات والشركات الحكومية التي تتدخل في هذه الحلقة من السلسلة الغذائية . ولهذا الغرض أجرت الشركة الوطنية لتلبية الاحتياجات الشعبية مشتريات من المنتجين المكسيكيين بلغ مجموعها ٤,٦ مليون طن من الحبوب الأساسية . وبغية اكمال التوريد من هذه المنتجات المكسيكية نفسها اشترت الشركة الوطنية المذكورة ٣ ملايين طن من الخارج كانت تمثل ٥٨ في المائة من مجموع واردات المكسيك من هذه الحبوب .

٢٣٠- وعلاوة على ذلك ، حافظت الشركة الوطنية المذكورة على مستوى ٤,٢ مليون طن من المخزونات التنظيمية الغنية لضمان عرض المنتجات الأساسية . وأتاح هذا لتلك المؤسسة أن تبيع ٦,٤ مليون طن في السوق المكسيكية خلال ذلك العام .

٢٣١- وفيما يتعلق بتوزيع الجملة والتجزئة ، استمرت شركة ديسكونا DICONSA في تحقيق اللامركزية لشبكة متاجرها ، التي كانت نسبة ٦٩ في المائة منها تقع في المناطق الريفية . ويبلغ مجموع عدد متاجر ديسكونا ١٠٢ ٢٣ . وواصلت مؤسسة IMPECSA دعم المتاجر الصغيرة ، مستخدمة فروعها الـ ٢٠٨ لتمويل ١٤٥ ٠٠٠ متجر صغير بالمنتجات الأساسية وبنود الاستهلاك الشعبي .

٢٣٢- وعلاوة على ذلك ، تم بواسطة نظام ضمان برنامج "الترتية" الذرة توزيع قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ طن من "الترتية" بالتجزئة لجماعات السكان الذين تصل دخولهم إلى ضعف الحد الأدنى للأجور . ومن المقرر أن البرنامج قد أفاد ٨٥٠ ٠٠٠ أسرة على الأقل خلال ١٩٨٧ .

٢٣٣- واستمرت ، فيما يتعلق بالاستهلاك والتغذية ، الأنشطة الرامية إلى تخفيف الآثار الضارة للخفض التضخمية على الاستهلاك . وظلت مساعدة الرعاية الغذائية عنصرا أساسيا في تشجيع ودعم استهلاك الأغذية ذات القيمة الغذائية لدى الجماعات المعرضة للخطر من السكان لا سيما الأطفال في سن ما قبل المدرسة ، والنسوة الحوامل والامهات المرضعات . وتم تقديم هذه الأغذية عن طريق النظام الوطني المتكاملة للمساهمة في التغذية .

٢٣٤- ويضطلع معهد الاستهلاك الوطني بأنشطة في نطاق البرنامج الدائم للبحث والتوجيه والمعلومات والتعليم بهدف المسائل الاستهلاكية ؛ وتشمل الأنشطة إصدار نشرة دورية عن الاستهلاك وتنظيم جماعات المستهلكين للشراء بالجملة والدفاع عن حقوق المستهلكين . وفي خلال السنوات الأخيرة تم تنظيم مليوني جماعة . ويستخدم المعهد وسائل الاعلام الجماهيري لتقديم معلومات عن الأسعار الرسمية والحاربة ، وعن نطاق بيع المنتجات في "سلة المبيعات الأساسية" التي لم ترتفع فيها الأسعار ، وعن المتاجر التي تقدم أرخص الأسعار .

٢٣٥- وبغية إتاحة وسيلة لرصد الأوبئة ، واصلت وزارة الصحة دعم إقامة النظام الوطني لرصد الأوبئة . وفي تموز/يوليه ١٩٨٧ تم بدء أنشطة برنامج التغذية والمحبة لفترة ١٩٨٨-١٩٨٧ ، والأهداف الرئيسية للبرنامج هي توجيه وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في رصد التغذية والرعاية الصحية الأولية وتعزيز تنمية مناطق مختارة عن طريق تنفيذ أشغال البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الصحية الأساسية وتشجيع السكان على إنتاج أغذيتهم .

جيم - الحق في الاسكان

٢٢٦- تتضمن الفقرة ٤ من المادة ٤ من الدستور حق الاسرة المكسيكية في مكان تعيش فيه ؛ وتنص على أن "لكل أسرة الحق في التمتع بسكن ملائم ولائق . ويحدد القانون الأدوات والمساعدة اللازمة لبلوغ هذا الهدف" .

٢٢٧- وهذا هو الشكل الدستوري الذي أُتبع على الحق في الاسكان كضمان اجتماعي ؛ وقد تم تنظيمه في قوانين محددة . ومن الناحية التاريخية ، فإن الحق في الاسكان في المكسيك جذورا بالغة القدم وهو يُطبق من حيث المبدأ لصالح الطبقة العاملة .

٢٢٨- وعلاوة على ذلك تؤكد المادة ١٢٣ ، الفرع ألف ، البند الفرعي الثاني عشر ، هذا الحق للعامل المكسيكي عندما تذكر "أن كل شركة للزراعة أو الصناعة أو التعدين أو من أي نوع آخر ملزمة بتوفير اسكان مريح وصحي لعمالها ، على النحو الذي تنص به القوانين المنظمة لهذه المسألة . ويكون الوفاء بهذا الالتزام بواسطة اشتراكات تدفعها الشركات الى صندوق وطني للاسكان بغية تكوين ايداعات لصالح عمالها ووضع نظام مالي يتيح منحهم ائتمانا رخيما يكفي لأن يمتلكوا مثل هذا الاسكان . ويُعتقد أنه من المصالح العام اعتماد قانون ينشئ هيئة مكونة من ممثلين للحكومة الاتحادية ، والعمال وأرباب العمل لادارة موارد الصندوق الوطني للاسكان . ويحدد القانون المعنى الخطوات الرسمية والاجراءات التي يتبعها العمال اذا ما رغبوا في أن يصبحوا ملاكاً للاسكان السابق ذكره" . وينص البند الفرعي الثلاثون من الفرع ألف على أن "تعتبر الجمعيات التعاونية لبناء منازل رخيصة وصحية بهدف بيعها إلى العمال بنظام للتقسيم من أعمال المصالح العام" . وتحدد الفقرة واو من البند الفرعي الحادي عشر من الفرع باء حق الاسكان للعاملين المستخدمين لدى السلطات الاتحادية وحكومة المقاطعة الاتحادية .

السكان والإسكان ، ١٩٨٠

١٢ ٢١٦ ٤٦٢	مجموع عدد المنازل
٥,٦	متوسط عدد الأشخاص في المنزل
٦ ٧٠٣ ١٤٦	مزودة بمياه المواسير
٦ ٠١٥ ٢٤٤	موصولة بالمجاري العامة أو بخزان
	لتصريف الفضلات
٩ ١٠٨ ٠٧٤	مزودة بالكهرباء
٨ ١٥٩ ٧٩٧	مشغولة بمالكها

الإسكان

(بالآلاف)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
١٤ ٩٨٦	١٤ ٤٥٦	١٤ ٠١٠	١٣ ٥٨٩	١٣ ٣٠٢	عدد المنازل الموجودة
٧٨ ٨٧٠	٧٧ ٣٦٩	٧٥ ٣٢٣	٧٢ ٧٠١	٧٢ ٠٠٥	عدد القاطنين
١٠ ٠٦٥	٩ ٧٢٨	٩ ٤١٩	٩ ١٠٣	٨ ٨٣٩	المشغولة بمالكها
٤ ٩٢١	٤ ٧٢٨	٤ ٥٩١	٤ ٤٨٦	٤ ٣٦٣	غير المشغولة بمالكين

٢٣٩- ويدعو القانون الاتحادي للإسكان ، الذي يتضمن التنظيمات المعتمدة بموجب المادة ٤ من الدستور ، إلى إقامة نظام وطني للإسكان يهدف إلى تلبية احتياجات الإسكان للجسر . وتقع على عاتق وزارة التنمية الحضرية والبيئة مسؤولية تنسيق النظام ، الذي وضع كمجموعة من العلاقات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤدي إلى تماسك الأنشطة التي تضطلع بها القطاعات العامة والخاصة والاجتماعية في مجال الإسكان .

٢٤٠- وأدى بدء البرنامج الوطني للتنمية الحضرية والإسكان لفترة ١٩٨٨-١٩٨٤ إلى توسيع نطاق التغطية الاجتماعية للحق في الإسكان ، بتقديم موارد جديدة لبناء مساكن للمالحي العام . ووضع لهذا الغرض النظام المتكامل لمعايير الإسكان كأداة لتوجيه أنشطة القطاع ، تحت إشراف الدولة ، أي كجهاز مساعد في تطبيق السياسات الإسكانية الواردة في المادة ٢ من القانون الاتحادي للإسكان . ويتضمن النظام المتكامل لمعايير الإسكان مجموعة من الأحكام بشأن تصميم المساكن وتكنولوجيا بنائها واستخدامها الاجتماعي .

٢٤١- ولحل مشكلة الإسكان فقد أُجيز وعدل وأكمل عدد كبير من القوانين التي ساعدت ، بما أرسته من أنظمة ، على تخطيط المستوطنات البشرية والتنمية والتخطيط الحضريين . وفي هذا الصدد ينص القانون العام للمستوطنات البشرية على جدول وتجميع البرامج ؛ أي برنامج التنمية الحضرية القطاعية ، والبرامج الحكومية الموضوعة طبقاً لقوانين الولايات ، وبرنامج تنظيم التكدس الحضري ؛ والخطط والبرامج البلدية الرامية إلى التنمية الحضرية في المراكز السكانية .

٢٤٢- وبغية الإسهام في حل مشكلة توفير المساكن للأهالي ، يعتبر القانون العام للممتلكات الوطنية المبانى التي يشتريها الاتحاد للتنمية الحضرية والإسكانية من الملكية الخاصة ويمكن أن تخصص لهذا الغرض المباني التي تكون كذلك بحكم طبيعتها أو التي تشكل بالفعل جزءا من ملكية الاتحاد .

٢٤٣- وفيما يتعلق بتوفير التمويل ، تقدم مؤسسات الائتمان العامة موارد مالية لبناء المساكن وتحسينها وصيانتها وإنتاج مواد الإسكان ومكوناته . كما يولّى التشجيع ويُقدم التمويل إلى مشاريع ملكيات الإسكان ، حتى يتسنى للعمال شراء منازلهم بقروض تمنحها لهم هذه المؤسسات ، مما يلبي الطلب على الإسكان لدى الأهالي ذوي الموارد الضئيلة .

٢٤٤- ومؤسسات الائتمان في القطاع العام ، التي تعمل طبقا لأوضاعها القانونية المتعلقة بالملكية هي: معهد الصندوق الوطني للإسكان ، وصندوق إسكان الموظفين الحكوميين ، وصندوق الإسكان للقوات المسلحة ، وصندوق العمليات والخصم المصرفي ، وصندوق الضمان ، وبرنامج تمويل الإسكان ، والصندوق الاستثماري للإسكان الشعبي .

٢٤٥- ويلزم جميع أرباب العمل بالاشتراك في معهد الصندوق الوطني للإسكان بنسبة ٥ في المائة من الأجور العادية لعمالهم ، ولا يستثنى من ذلك سوى أرباب العمل الذين يتيحون الإسكان على حسابهم لعمالهم . وتدفع الاشتراكات كل شهرين إلى المكاتب المالية الاتحادية ، ومنها تُحوّل إلى المعهد لكي يتسنى للعمال التعرف فيها إذا ما رغبوا في ذلك أو لمنحهم قرضا للإسكان .

٢٤٦- وخلال السنوات الأخيرة تم ربط سياسة الإسكان هيكلية بالتنمية الحضرية ، التي يحتل الأولوية فيها في الوقت الحاضر تعزيز المدن المتوسطة الحجم حتى يتسنى توجيه التنمية المقبلة للبلد بما يتمشى مع مبادئ تشجيع تنمية الأقاليم بصورة أكثر توازنا . وكانت نسبة ٤٥ في المائة من الوحدات الإسكانية التي أنجزت في عام ١٩٨٥ في مدن استراتيجية متوسطة الحجم ، لتعزيز دورها كمراكز اجتذاب للسكان ، ونسبة ٣٨ في المائة في المناطق الريفية ، ونسبة ٦ في المائة فقط في غوادالاخارا ومونتيري وإي في المائة فقط في المقاطعة الاتحادية ومجموعتها الحضرية .

٢٤٧- وتم في المجموع خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ ، بفضل الاستثمارات التي قدمتها الهيئات والمؤسسات العامة التي تنفذ برامج الإسكان العادية ، إنجاز أكثر من ١,٢ مليون وحدة إسكان ، وفرت مساكن لقراءة ٦,٥ مليون شخص ، ويمثل هذا جهدا لم يسبق له مثيل في عملية بناء المنازل للشعب المكسيكي ، لا سيما إذا ما روعيت الظروف الاقتصادية التي ظلت سائدة خلال السنوات القليلة الماضية .

٢٤٨- وعلاوة على ذلك ، ففيما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٧ ، تم إنجاز ٧٣ ٠٩٠ منزلا لتلبية احتياجات الإسكان للسكان الذين أضرروا من زلازل عام ١٩٨٥ . وبُني من هذا المجموع ٤٨ ٨٠٠ وحدة إسكان بموجب برنامج تجديد الإسكان الشعبي وبني الباقي تحت رعاية "التعمير الديمقراطي لثلاثيلوكو" وبرنامج إسكان الطوارئ ، المرحلتين الأولى والثانية . ومن مجموع العمليات التي نفذت ، كانت ٦٩٢ ٣٠٠ عملية تمثل وحدات إسكان مستكملة ، وكانت ١٦٨ ٥٤٢ وحدة قيد البناء ، وتم توصيل الخدمات إلى ١٠٨ ٣٠١ موقع ، وأدخلت تحسينات على ٢٠٢ ٤٨٢ منزلا وتم تقديم ٩٥ ١٥١ قرضا لأجراء مشتريات من أطراف ثالثة ، وللبناء في قطع أراضٍ مملوكة ، ولسداد قروض .

٢٤٩- وأتاح تنفيذ برامج الإسكان ، بما في ذلك البرامج المتعلقة بالتعمير عالة مباشرة لـ ٧٠٠ ٠٠٠ عامل بناء وأسهم في إبقاء قرابة مليوني عامل في العمل في أفرع الصناعة ذات الصلة .

٢٥٠- وبغية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في مخططات البناء بالاعتماد على الذات وتحسين وتوسيع مساكنها استمر تشجيع وتعزيز تعاونيات البناء . وفي خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ تم تقديم المشورة وإبداء الآراء فيما يتعلق بتشكيل ٧٩٤ تعاونية بناء ، ١٤ في المائة منها معنية بالإنتاج و ٨٦ في المائة معنية بالاستهلاك .

٢٥١- وبغية تحسين مكونات البناء وعناصره ومساحاته وجعله أكثر ملاءمة تم تنفيذ برنامج للتوحيد القياسي للمواد لتعزيز أنظمة البناء وتقنياته ، وتحديد المواد المناسبة للاستخدام في البناء بالاعتماد على الذات ، طبقا للخصائص الإقليمية والمحلية . وتم تشجيع استخدام التكنولوجيات التي تخفف أوقات وتكاليف البناء ، والتي تنافس التكنولوجيات التقليدية بالاعتماد على وفورات الحجم الكبير وزيادة إنتاجية العمال .

٢٥٢- وتم وضع وتوزيع وثائق مختلفة . يتصدرها ملف عن أنظمة الإسكان المصنوع ، وتحليل منتظم لتصميم الإسكان العام في المكسيك ، واستهلاك المواد لبناء المساكن ، و ٢٥ خطة جاهزة للاستخدام لتصميم مساكن الأسرة الواحدة والشقق المكونة من طابقين أو ثلاثة طوابق ، ونماذج للمعامل الصناعية التي تنتج المواد عن طريق الضغط الاهتزازي ، وأساليب وضع الخطط للوحدات المنتجة لمواد البناء . ووضع بالاشتراك مع اللجنة الانتشارية الوطنية للبناء ١٣ معيارا للتصميم والبناء تخفف التكاليف بدرجة مهمة . واستمر العمل في تحديث وإدخال نظام المعايير المتكاملة ، الذي يتيح توحيد معايير التصميم والبناء مع هيئات الإسكان والولايات والبلديات عن طريق اللجان الرسمية لمعايير الإسكان والنهوض به .

٢٥٣- وبغية مد نطاق الإسكان إلى قطاعات السكان التي لا تلقى رعاية كافية ، استحدث الصندوق الاستثماري للإسكان الشعبي اثمانا للإسكان الريفي يَكف شروط القروض مع تطور الاسعار المضمونة للمنتجات الزراعية والطابع الدوري للدخل الريفي .

٢٥٤- وبغية خفض الضرائب المستحقة على تحويل الملكية والتسجيل والرهونات وإثبات حجة الملكية لدى الموثق العام للإسكان الموجه للمصالح الاجتماعي ، يُقدم دعم إلى سلطات الولايات والبلديات لتنقيح أنظمة الضرائب وجدول رسوم التوثيق ، بحيث لا تتجاوز هذه النفقات ، التي تمثل في الوقت الحالي ١٠ في المائة من التكلفة النهائية لأي منزل ، المستوى المعترف به دوليا البالغ ٤ في المائة .

٢٥٥- وفيما يتعلق بالإيجار ، نشر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ مرسوم يعدل ويكمل القوانين المختلفة المتعلقة بالمباني المؤجرة . وتضمن الأحكام الجديدة في القانون المدني توافر شروط النظافة والصحة في الممتلكات الحضرية المستخدمة كمنازل ، وتضع حدا أدنى لمدة سريان العقد ، للمصالح المشترك للمالك والمستأجر ، هو سنة إلزامية ، قابلة للتمديد بناء على رغبة الساكن لمدة سنتين أخريين . وعملاً على تحسين حماية الساكن وأمنه ، ينص القانون المدني على عدم جواز زيادة الإيجار سوى مرة واحدة في السنة وعلى ألا تتجاوز الزيادة ٨٥ في المائة من النسبة المئوية للزيادة في الحد الأدنى للأجور التي تتحدد أثناء سنة تجديد أو تمديد العقد .

٢٥٦- ويتضمن القانون الاتحادي لحماية المستهلك ، من جانبه ، أنظمة لحماية المستهلكين ، في حين أن من مهام مكتب المحامي الاتحادي للمستهلكين تمثيل حقوق المستهلكين ورمدها وضمانها ، مما يوفر لهم حماية مؤسسية من حالات إساءة الاستغلال من جانب الملاك .

٢٥٧- والقوانين الأخرى التي عدلت هي القانون الاتحادي للإسكان ، الذي يتيح حوافز لتمويل وبناء المساكن الموجهة للإيجار وقانون معهد الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لصالح موظفي الدولة ، الذي ينص على جواز نزع ملكية المساكن المؤجرة التي تتبع المؤسسة لصالح العاملين في إدارات الدولة .

٢٥٨- وعن طريق برنامج التجديد الحضري وتحسين الإسكان ، وضع مرسوم رئاسي برنامج التملك لشاغلي المساكن في المقاطعة الاتحادية ، الذي يتيح التمويل لمن يعيشون في مبان تتكون من شقق أو عمارات سكنية في المناطق العمالية لمساعدتهم على شراء مساكنهم .

٢٥٩- وبغية تحقيق قدر أكبر من المشاركة من القطاع الخاص في بناء وشراء المساكن للتأجير ، استحدثت في شباط/فبراير ١٩٨٧ حوافز ضريبية للشخصيات والشركات التي تستثمر في مثل هذه المساكن ، وتخضع للإعفاء في السنة المالية الأولى نسبة تصل إلى ٧٥ في المائة من المبلغ المستثمر ، باستثناء قيمة الأرض .

ثالثا - المادة ١٢

الحق في الصحة البدنية والعقلية

٢٦٠- يرمي دستورنا في المادة ١٢٢ ، بالإضافة إلى أحكام المادة ٤ عن الحق في الحماية الصحية والمادة ٧٣ عن الصحة العامة ، حق العمال في الحماية من أخطار العمل كأحد الضمانات للأمن العمالي والاجتماعي .

٢٦١- ويرد حق كل مكسيكي أو مكسيكية في الحماية الصحية كمبدأ أساسي في الفقرة ٢ من المادة ٤ من الدستور: "لكل فرد الحق في الحماية الصحية . ويحدد القانون أساس الخدمات الصحية وأشكالها ويحدد المساهمات التي يقدمها الاتحاد وكياناته المكونة للصحة العامة" . كما تنص الفقرة ٥ من المادة نفسها على أن "من واجب الأبوين رعاية حق القتر في تلبية احتياجاتهم وفي الصحة البدنية والعقلية" .

٢٦٢- وتمشيا مع أهداف الدستور ، تقدم حكومة المكسيك لجميع السكان الخدمات الصحية ، وتغطي أولوية في الاهتمام لمشاكل الخدمات الصحية لكي تسهم بذلك في الرغاء الاجتماعي .

٢٦٣- وبغية التطبيق العملي للحق في الحماية الصحية ، تم وضع النظام الوطني للصحة . وهو يتألف من إدارات وهيئات في الإدارة العامة ، الاتحادية والمحلية على السواء ، ومن أفراد وشركات يقدمون الخدمات الصحية . وكخطوة أولى ، تم في آب/أغسطس ١٩٨١ تنسيق الخدمات الصحية التابعة لرئاسة الجمهورية وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ أنشئ بصفة رسمية المكتب الصحي للسلطات التنفيذية الاتحادية .

٢٦٤- وينظم تخطيط النظام الوطني للصحة وتنظيمه ورمده وعمله قانون الصحة العامة ، الصادر في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، والتنظيمات والأحكام الإدارية التي تقع مسؤولية تطبيقها ومراعاتها على عاتق وزارة الصحة . وهذه الوزارة التابعة للسلطة التنفيذية الاتحادية هي الهيئة الحكومية المكلفة بمهمة تنفيذ السياسات الموضوعة في هذا الميدان وبوضع استراتيجيات جديدة لضمان وفاء جميع المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية بالتزاماتها القانونية وتكيف أنشطتها التنفيذية مع الخدمة الصحية الوطنية (وهي المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ، ومعهد الضمان الاجتماعي والخدمات

الاجتماعية للموظفين الحكوميين ، ومعهد الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة المكسيكية ، والنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ، والخدمات الطبية للمقاطعة الاتحادية ، والخدمات المنسقة في جميع الاجزاء المكونة للجمهورية ، والخدمات الطبية العامة والخاصة الاخرى .

٢٦٥- ويجري وضع برنامج صحي طموح ، يرمي إلى بلوغ الاهداف التالية: تحقيق تنمية جسمانية وعقلية أفضل لاهالي المكسيك ، وتمكينهم من استخدام أقصى قدراتهم ؛ وإطالة العمر وتحسين نوعيته في مختلف قطاعات المجتمع المكسيكي ؛ وتقديم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية التي تلبي احتياجات السكان بكفاءة وسرعة ؛ والنهوض بالمعارف التقنية والاجتماعية لإتاحة كفاية وفعالية استخدام الخدمات الصحية ؛ وتطوير التعليم والبحث العلمي والتقني لصالح الصحة .

٢٦٦- وطبقا للبرنامج الوطني للصحة تُقدم هذه الخدمات لاهالي الذين لا تحميهم أنظمة الضمان الاجتماعي بواسطة برامج الرعاية الصحية التي تنفذها وزارة الصحة . ومن هنا فقد خُصت أكبر موارد ممكنة لقطاع الصحة ويستمر العمل لتحديث التشريعات الصحية . وتتناول هذه المجموعة من القوانين الآن المسائل التي لم تكن تشملها التشريعات الصحية في البداية ، من قبيل الوقاية من العجز وإعادة تأهيل المعوقين ، والإشراف على نقل الأعضاء ؛ وبرامج لمناهضة إدمان الكحول والتبغ وتعاطي المخدرات ؛ والحماية الصحية للأطفال والمسنين والمعوقين ؛ وتحسين حماية البيئة .

٢٦٧- وينص قانون الصحة العامة ، الذي يحدد أساس وأشكال وصول السكان إلى الخدمات الصحية ، على أن تكون الخدمات المقدمة من ثلاثة أنواع: خدمات عامة للسكان إجمالا ، استنادا إلى مبدأي الشمول والمجانية ؛ وخدمات للأشخاص الذين تشملهم منظمات التأمين الاجتماعي مع من يعولونهم ؛ وخدمات اجتماعية وخاصة في نطاق أي شكل للاتفاق التعاقدية .

٢٦٨- وفي هذا الصدد ، فإن قانون الضمان الاجتماعي ، الذي يهدف إلى ضمان حق الفرد في الصحة والرعاية الطبية وحماية سبل معيشته وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة للمصالح الفردي والجماعي ، يلقي مسؤولية تنظيم وإدارة الضمان الاجتماعي على عاتق المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ، وهو هيئة عامة لا مركزية تقدم الأنواع الثلاثة من الخدمات الواردة في قانون الصحة العامة في جميع أنحاء المكسيك ، دون إخلال بالخدمات الاخرى المماثلة . وهكذا ، فإن من الخدمات التي يقدمها المعهد التأمين ضد الأمراض غير الوظيفية وتأمين الأمومة ، والتأمين ضد الحوادث والأمراض الوظيفية ؛ وخدمات إعادة التأهيل والتكيف للمعوقين ؛ والتأمين ضد العجز ؛ وتأمين سبب الوفاة ؛ والرواتب التقاعدية ، ومعاشات الأرمال ومستحقات الأيتام . وتتوافر رعاية طبية أيضا لمن يعولهم المشتركون في مخططات التأمين الصحي .

٢٦٩- ويمنح قانون مؤسسة التأمين الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة نفس المستحقات والخدمات للموظفين العموميين مع فروق طفيفة ، كما يرعى المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي العمال بصفة عامة .

٢٧٠- وفيما يتعلق بالأدوية ، تبذل الحكومة المكسيكية جهوداً جمة تضمن استمرار توافر البنود الصحية الأساسية اللازمة في جميع إدارات وخدمات القطاع الصحي .

٢٧١- وللوقاية من المرض العقلي أولوية في الاهتمام . وبغية تعزيز الصحة العقلية تشجع الحكومة وتدعم تطوير الأنشطة التعليمية والاجتماعية - الثقافية الترفيهية ، لا سيما بين الأطفال والنشء ، إلى جانب تنفيذ برامج ترمي إلى منع إساءة استخدام العقاقير المؤثرة على العقل والعقاقير المخدرة ، والمواد المُستنشقة وغيرها من المواد التي يمكن أن تسبب الإضرار بالعقل أو الإدمان .

٢٧٢- وتم إحراز تقدم في مجال الصحة خلال السنوات القليلة الأخيرة على الرغم من أن القطاع الصحي يعمل على إصلاح الخدمات التي دمرت خلال زلازل أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . والواقع أن ضرراً خطيراً ومهماً قد حاق بالبنية الأساسية للمستشفيات التي تقسم المستوى الثاني والثالث من الرعاية الطبية في عاصمة البلد . وينبغي أن يذكر بين المنشآت الكبيرة التي فقدت ، وذلك بسبب أهميتها ، المركز الطبي الوطني المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ، وهو أهم مركز من نوعه في أمريكا اللاتينية ، والمستشفى العام لمكسيكو سيتي ، ومستشفى خواريز التابع لوزارة الصحة . وكانت الخسائر جسيمة وخطيرة لا في المستشفيات وحدها ، بل أيضاً ، وهذا هو ما يشق تحمله ، في الأطباء والمرضى والملوك الطبي المساعد والإداري الذين قتلوا أثناء أدايتهم لواجبهم .

٢٧٣- ولكن على الرغم من صعوبة الحالة ، فقد استمرت الجهود الدؤوبة . وهكذا فقد وضعت وزارة الصحة برنامجاً لتعمير وتنظيم الخدمات الصحية بهدف استعادة البنية الأساسية المدمرة التابعة للوزارة نفسها ، والخدمات الصحية للمقاطعة الاتحادية ، والنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ، والمعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ومعهد الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة ، وإعادة تنظيم الخدمات بغية تحسين ودعم نوعيتها .

٢٧٤- وحتى تاريخه ، حقق البرنامج تقدماً كبيراً: فتم تقييم الأضرار الفعلية ، وأزيلت المباني المدمرة ، واستؤلفت الخدمات المتأثرة وتم تحويل العمل من المستشفيات التي دمرت بشدة إلى منشآت أخرى . وهذه هي الخطوات الأولى .

تطوير برامج الصحة والضمان الاجتماعي

٢٧٥- ظلت حكومة المكسيك تبذل جهوداً لا تكل من أجل التطبيق العملي الكامل للحق في الصحة لشعب المكسيك .

٢٧٦- وساعدت مؤسسات أخرى ، بالإضافة إلى وزارة الصحة ، التي تنسق هذا القطاع ، على توسيع نطاق الضمان والرفاه الاجتماعي ، ألا وهي: المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ، الذي تأسس في عام ١٩٤٣ ، ومعهد الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية للموظفين الحكوميين ، الذي تأسس في ١٩٥٩ ؛ والمعهد الوطني لحماية الرضع ، الذي تأسس في ١٩٥٨ ، وأصبح بعد زيادة موارده وقدراته المعهد المكسيكي لرعاية الطفولة في عام ١٩٧٠ ؛ والنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة ، الذي استحدث في ١٩٧٩ .

٢٧٧- وهكذا يشمل النظام الصحي ، بما فيه الطب الخاص الذي يخدم حوالي ٧ ملايين شخص ، قرابة ٦٠ مليون من السكان .

٢٧٨- وتبين المؤشرات الصحية تحسناً جذرياً في صحة الشعب المكسيكي . ففي عام ١٩٣٠ كان متوسط العمر المتوقع عند المولد في المكسيك ٣٧ عاماً ، وهو الآن ٦٩ عاماً . وفيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ هبط المتوسط السنوي للوفيات من ٢٥,٦ إلى ٥,٩ لكل ١ ٠٠٠ من السكان . وبمئة خاصة هبطت وفيات الأطفال هبوطاً كبيراً وشهدت السنوات الخمسون الأخيرة القضاء على الحمى الصفراء والجدي والتيفوس والسيطرة على الملاريا والسل الرئوي والسعال الديكي والحصبة .

٢٧٩- وترى الحكومة المكسيكية أن الحالة الاقتصادية الحالية لا يجب أن تكون عقبة أمام منح الحق في الضمان الاجتماعي .

٢٨٠- وتراعي خطة التنمية الوطنية ١٩٨٣ - ١٩٨٨ الحاجة إلى بذل جهود مباشرة لتحسين وتحديث إدارة الخدمات ، وتشجيع لا مركزيتها وتعزيز أنظمة التخطيط والإعلام والإشراف .

٢٨١- وقد وضعت الخطوط العريضة لبرامج تتوخى العمل على تقديم المساعدات والخدمات على نحو منصف يسهل الوصول إليه وتحسين استخدام القدرة القائمة .

٢٨٢- وقد وجهت السياسة العامة للقطاع الصحي نحو توسيع نطاق التغطية عن طريق زيادة الخدمات ، مع التشديد على الأنشطة ذات الطابع الوقائي . واعتُبر من الأولويات تقديم الخدمات الضرورية على الأقل إلى السكان في المناطق المحرومة في المدينة والريف ، ولا سيما خدمات صحة الأم والطفل .

٢٨٣- وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي ، وُجِدت الأنشطة نحو تزويد المؤمن عليهم بحماية كافية من الاخطار الوظيفية وبالرعاية الطبية ، وزيادة المستحقات الاقتصادية والاجتماعية ، وتعدد مختلف أنشطة الرفاه الاجتماعي .

٢٨٤- ويجري تنفيذ برامج لمعالجة مجموع السكان . وهي تشمل جداول للتطعيم الكامل للأطفال دون الخامسة ؛ وتقديم خدمات للاكتشاف المبكر للمرض ؛ وتقديم المشورة إلى جميع أمهات المستقبل بصدد رعاية الحمل ؛ وتقديم أغذية تكميلية للنساء في فترة الحمل والإرضاع والرعاية المباشرة وغير المباشرة أثناء الولادة وبعدها ؛ ومنح خدمات تنظيم الأسرة لكل من يطلبونها ؛ وتقديم الرعاية التأهيلية ؛ وتقديم أهم الخدمات الأساسية إلى المناطق المحرومة ؛ وزيادة عدد الأشخاص الذين تصلهم إمدادات المياه الصالحة للشرب وتخدمهم شبكات المجاري .

٢٨٥- وركز النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة جهوده على تحسين تغذية الأمهات والأطفال بواسطة البرنامج الوطني لتغذية الأسرة ، الذي بدأ في عام ١٩٧٧ وبرنامج الطب الوقائي والتغذية .

٢٨٦- ويضطلع المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي ووزارة الصحة ، من خلال إدارته للخدمات الصحية العامة المنسقة في الولايات ، بأنشطة مختلفة للنهوض بالتغذية والمراقبة الطبية لسوء التغذية . وهناك أهمية خاصة لبرنامج الإطعام التكميلي في الريف ، والموجه إلى النساء الحوامل والأطفال في سن ما قبل المدرسة ، وبرنامج الإطعام التكميلي في المستشفيات ، الذي يشمل مرضى المستشفيات من محدودي المورد .

٢٨٧- وتنفذ حملات إعلامية وبرامج تثقيفية للنسوة الحوامل لتعزيز الوعي بأهمية الإرضاع الطبيعي لصحة الأم والطفل ولتنشيط استخدام بدائل لبن الأم .

٢٨٨- وتم إحراز تقدم في الطب الوقائي عندما أنشئ في عام ١٩٧٩ النظام الوطني لبطاقات التطعيم لتسجيل إعطاء الطعام ضد شلل الأطفال والحصبة والدفتريا والسعال الديكي والتهانوس .

٢٨٩- وبغية تلبية احتياجات الجمهور الذي لا تشملها الخدمات الصحية بالكامل ، وضع برنامج للتضامن الاجتماعي بمشاركة مباشرة من المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي وهيئة التنسيق للخطة الوطنية لمعالجة المناطق المحرومة والجماعات الفقيرة . والفرض من هذا البرنامج هو تحسين ظروف معيشة أقل الجماعات متاعة عن طريق مراكز الرعاية الطبية الريفية ، والعيادات شبه الحضرية ، والمركبات التي يعمل فيها ملاك مساعدين

يشرف عليه ملاك طبي . وتخدم عيادات المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي وهيئة التنسيق للخطة الوطنية لصالح المناطق المحرومة والجماعات الفقيرة ١٣ مليون شخص في الوقت الحاضر .

٢٩٠- وللبرامج المتعلقة بتوسيع نطاق شبكة توريد المياه الصالحة للشرب وشبكة المجاري أهمية استثنائية بسبب تأثيرها المباشر على ظروف نظافة السكان وصحتهم .

٢٩١- وتتركز الاهتمامات الحالية على تعزيز النظام الوطني للصحة . وكانت نسبة الإنفاق الاتحادي المخصص للصحة لعدة سنوات تتراوح حول ٧ في المائة ، وقد زادت في عام ١٩٨٥ إلى ٨,٢ في المائة وفي عام ١٩٨٦ إلى ٨,٦ في المائة .

الحق في البيئة المحية

٢٩٢- أصدرت الحكومة المكسيكية ، بغية ضمان الحق في الحماية المحية الوارد في المادة ٤ من الدستور ، وطبقاً للأحكام المبينة في المواد ٢٥ و ٢٧ و ٧٣ ، والبنـد الفرعي التاسع والعشرين من الوثيقة نفسها ، تنظيمات للتدابير اللازمة لتحقيق تحسين النحة عن طريق الحماية البيئية ؛ وترد التنظيمات في قانون الصحة العامة وفي القانون العام بشأن التوازن الإيكولوجي وحماية البيئة .

٢٩٣- وقد بدأ نفاذ القانون المشار إليه أخيراً في ١ آذار/مارس ١٩٨٨ . وأهم أهدافه ما يلي:

- (أ) وضع الأساس لسياسة إيكولوجية متكاملة ؛
- (ب) إرساء الحقوق الإيكولوجية للمجتمع وتحديد الوسائل التي يمكن للمجتمع أن يشارك عن طريقها بنشاط ؛
- (ج) توضيح مسؤولية الحكومة الاتحادية وتحقيق لا مركزية عاجلة لإدارة البيئة ؛
- (د) حماية التراث الطبيعي والموارد الطبيعية للمكسيك لصالح أجيالنا المقبلة .

٢٩٤- وتبرز من القانون الجوانب التالية:

- (أ) اتباع نهج جديد إزاء البيئة يربط بين التنمية الوطنية ونوعية حياة السكان وبين اتخاذ تدابير جديدة ؛
- (ب) وضع أحكام واضحة وشاملة للسيطرة على تلوث الهواء والمياه والتربة ؛
- (ج) وضع مجموعة حديثة وكاملة من التنظيمات لتحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ؛
- (د) لا مركزية السلطة للولايات والبلديات ؛
- (هـ) وضع مبادئ جديدة للاشتراك والتعاقد الاجتماعي ؛
- (و) فرض عقوبات شديدة لمكافحة السلوك الضار بالتوازن البيئي .

المجد

المجد	وحدة القياس	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
العمر المتوقع عند الميلاد	السنوات	٦٥,٧٣	٦٥,٧٣	٦٥,٧٣	٦٨,٢	٦٨,٢
عدد الوحدات الطبية		٣ ٧٧٢	٣ ٨٠٧	٣ ٨٦٦	٣ ٨٧٧	٣ ٨٧٧
(وحدات المستشفيات التي تضم أكثر من ٣٠ سريراً)		٢٨ ٦٨٥	٢٩ ٣٣٠	٣٣ ٩٩٦	٣٤ ١٥٦	٣٤ ١٥٦
الأسرة المستعملة						
المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي						
السكان المؤمن عليهم	بالآلاف	٢٧ ١٠٣	٢٧ ٤٢٨	٣٠ ٢٠٦	٣٢ ٠٤٦	٣٣ ٣٣٤
المؤهلون للإفادة	بالآلاف	٢٦ ٨٨٥	٢٦ ٩٧٧	٢٩ ٣٣٨	٣١ ٦٠٠	٣٢ ٠٧٦
أرباب المعاشات	بالآلاف	٥٨٩	٦٣١	٧٨٠	٨٣٨	٩٣٢
الأطباء لكل ١٠٠٠ من السكان		١,٢٤	١,٢٥	١,١٣	١,٠٧	١,٠٧
معهد الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية للموظفين الحكوميين						
عدد العمال	بالآلاف	١ ٥٨٣	١ ٦٥٠	١ ٨٢٨	١ ٨٥٧	١ ٨٩٦
المؤهلون للانتفاع	بالآلاف	٥ ٤٦٨	٥ ٦١١	٦ ٠٨٠	٦ ٤٤٨	٦ ٥٩٧
الأطباء لكل ١ ٠٠٠ من السكان		١,٧٧	١,٦٨	١,٧٣	١,٦٧	١,٦٥

٢٩٥- وتقع مسؤولية صياغة وتنفيذ السياسة العامة للصحة البيئية من حيث تأثيرها على الصحة البشرية على عاتق وزارة التنمية الحضرية والايكولوجيا ، التي تعمل بالتعاون مع وزارة الصحة . وبغية تعزيز هذا التنسيق بين الوزارتين ، أنشئت لجنة ايكولوجية وطنية لمتابعة تنفيذ المرسوم الرئاسي الذي يتضمن ٢١ نقطة والمؤرخ في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ لمعالجة مشاكل التلوث الهامة في وادي المكسيك ، والذي كان اطاراً لبدء ١٠٠ نشاط إيكولوجي أساسي لفترة السنتين ١٩٨٧-١٩٨٨ .

٢٩٦- وفي هذا السياق ، تعول الحكومة أيضاً على منع الحالات الطارئة في حالة التقلبات الجوية بواسطة تدابير مبيّنة في برنامج الاخطار البيئية .

٢٩٧- وفيما يتعلق بحماية وتحسين الظروف المحية للعمل ، ينص القانون الاتحادي للعمل على أن أرباب العمل ملزمون إزاء عمالهم بأن يضعوا في أماكن العمل المواد الضرورية لمنع اخطار العمل وإصابة العمال ، وكذلك لمنع تجاوز المواد الملوثة للمستويات القصوى المسموح بها والواردة في التنظيمات والتعليمات المتعلقة بهذا الموضوع . وفي هذا الصدد ، تنص المادة ١٢٢ ، الفرع ألف ، البند الفرعي الخامس عشر ، تنص صراحة على أن "يُلزم كل رب عمل بأن يراعي ، طبقاً لطبيعة نشاطه الاقتصادي ، المواصفات القانونية المتعلقة بالصحة والسلامة في منشآت مؤسسته ... ويتضمن القانون عقوبات مناسبة تشمل كل حالة" .

٢٩٨- وبدأ برنامج وطني للتثقيف البيئي لتوعية ٦٠٠ ٠٠٠ ألف مدرّس في مؤسسات رياض الاطفال والتعليم الابتدائي والثانوي بالمشاكل . وسيُدرج التعليم البيئي كموضوع في مناهج الدراسة للحصول على درجات في التعليم السابق للمدرسة والابتدائي والخاص . وبالإضافة إلى ذلك ، سيعدّ ملحقان تعليميان يتعلقان بالبيئة لأدراجهما في الكتب المدرسية ، وستوضع ٣٠٠ مجموعة من المواد السمعية البصرية لتوزيعها على نطاق البلد ، بالإضافة إلى ١٤ كتاباً عن التقنيات الإيكولوجية لمشاريع التعليم المتعلق بالبيئة والنهوض بها .

٢٩٩- وبغية تناول مشاكل الموارد النباتية والحيوانية للأنظمة الإيكولوجية المختلفة في المكسيك على نحو متكامل ، فقد استمرت الجهود المبذولة لحمايتها وتنميتها بالاشتراك مع المجتمعات المحلية المعنية والسلطات المحلية ، في محاولة لزيادة عدد المحتجزات للأنواع المهددة أو المعرضة لخطر الانقراض ، وكذلك لإدارة محطات للحضانة والتربية لاسترداد أعداد الأنواع المهددة . وبالإضافة إلى ذلك وُضع مشروع ملق للأنواع الحية لإرساء الأساس لانضمام المكسيك إلى الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية . وتتم أيضاً إحراز تقدم في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأنواع ، وتُنقذ ٢١ ٠٠٠ ألف حالة مصادرة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ .

- - - - -